



مركز البرلمان الأردني
Jordanian Parliament Monitor

دراسة حول أداء مجلس النواب التشريعي والرقابي

مجلس النواب السابع عشر
الدورة غير العادية
(2013/8/10 - 2/10)

إعداد:
وليد حسني



المحتويات

5.....	المقدمة
7.....	الملخص التنفيذي
9.....	أولاً: خارطة مفتاحية لأحوال مجلس النواب السابع عشر
9.....	أ- الظواهر التي شهدتها مجلس النواب
15.....	ب- الكتل والأحزاب في مجلس النواب
18.....	ثانياً: انتخابات المكتب الدائم واللجان الدائمة
23.....	ثالثاً: الأداء التشريعي لمجلس النواب
23.....	أ- المنجز التشريعي والقوانين المحالة من الحكومة
27.....	ب- الاقتراحات بقانون
28.....	ج- الأعيان والنواب ... علاقة حذرة
28.....	رابعاً: مناقشات الثقة بالحكومة والموازنة
28.....	أ- مناقشات الثقة بالحكومة - ثقة على الحافة
33.....	ب- التآزيم بين السلطتين والثقة بالموازنة
34.....	خامساً: الأداء الرقابي لمجلس النواب
34.....	أ- الأسئلة

35 ب- الاستجابات

37 ج- بند ما يستجد من أعمال

38 د- جلسات المناقشة العامة

40 هـ- المذكرات النيابية

42 و- الاقتراحات برغبة والعرائض والشكاوى

42 ز- البيانات الصادرة عن المجلس

الملاحق

46 الملحق (1): أسماء النواب الأعضاء في مجالس نيابية سابقة

49 الملحق (2): أسماء النواب الجدد

المقدمة

وغطت الدراسة في الجانب التشريعي الذي اتسم بالضعف، القوانين التي تم إقرارها، وعرفت بأبرز هذه القوانين، كما أشارت إلى القوانين التي تم اقتراحها من طرف أعضاء في مجلس النواب.

كما غطت الدراسة في الجانب الرقابي الذي اتسم بدرجة من الحيوية، الأسئلة والاستجابات وبند ما يستجد من أعمال وجلسات المناقشة العامة سواء التي عرضت أم لم تعرض على المجلس والمذكرات النيابية والعرائض والشكاوى والاقتراحات برغبة والبيانات الصادرة عن مجلس النواب.

وبحثت الدراسة بشيء من التفصيل مشكلة عدم انتظام توفر النصاب القانوني للجلسات العامة تحت القبة وتأثيراتها على عمل المجلس والإجراءات التي اتخذها رئيس المجلس لمعالجة هذه المشكلة.

أنجز مركز القدس للدراسات السياسية دراسة تحليلية لأداء مجلس النواب الأردني خلال دورته غير العادية في الفترة من 2013/2/10 إلى 2013/8/10. وغطت الدراسة سائر الجوانب المتعلقة بدور مجلس النواب على صعيدي التشريع والرقابة، والأنشطة الهيكلية والانتخابية.

ولعل أهم ما يميز هذه الدراسة أنها ركزت على مناقشة الظواهر الرئيسية التي رافقت عمل هذا المجلس، وفي مقدمتها التوتر المتواصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وحتى في العلاقة بين مجلسي النواب والأعيان، وعدم استقرار الكتل واللجان البرلمانية، وبروز مناخ «نواب جدد في مواجهة نواب قدامى»، واستفحال ظاهرة العنف البرلماني، واللجوء إلى تقاليد الجاهات لمعالجة العديد من الاحتقانات.

وعرفت الدراسة بتكوين الكتل النيابية والحضور الحزبي في مجلس النواب، واستعرضت نتائج انتخابات المكتب الدائم واللجان الدائمة.



الملخص التنفيذي

وشهد المجلس في بواكير دورته غير العادية الكثير من التحديات التي أثرت على أدائه، وفي مقدمتها؛ سياسات الحكومة الرامية إلى رفع أسعار المحروقات والكهرباء، إلى جانب الاستحقاقات المتعلقة بمناقشة البيان الوزاري لنيل ثقة المجلس، وإقرار الموازنة العامة.

وتعرضت الكتل النيابية مبكراً إلى عدم استقرار بسبب الانشقاقات والانقسامات والاستقالات التي شهدتها، فضلاً عن العديد من المشاكل الداخلية، حيث شهد المجلس تنامياً واضحاً لظاهرة العنف البرلماني التي انعكست سلبياً على شعبية المجلس وهيئته.

وبقي المجلس يعاني من مشكلة فقدان أو تأمين «النصاب القانوني»، برغم أن قرار رئيس مجلس النواب م. سعد هایل سرور بنشر أسماء النواب المتغيبين عن الجلسات بدون عذر كان قراراً جريئاً، وجاء في مكانه، إلا أن قسماً كبيراً من النواب لم يتعامل معه بجدية كافية، ما أدى إلى استمرار أزمة تأمين النصاب القانوني للجلسات العامة تحت القبة بسبب الغياب المتكرر للعديد منهم، وهو ما يستدعي معالجة أكثر صرامة لهذه الظاهرة.

ولعل أبرز ما يمكن ملاحظته في سياق منجزات ونتائج أعمال الدورة غير العادية، أن نواب القوائم الانتخابية لم يضيفوا أي جديد للمجلس، بل كان أداء

انتخب مجلس النواب السابع عشر على أساس قانون انتخاب دائم هو الأول من نوعه منذ العام 1989، وتم فيه رفع عدد مقاعد المجلس إلى 150 نائباً، ورفع مقاعد الكوتا النسائية إلى 15 مقعداً، وتخصيص 27 مقعداً للقوائم العامة.

وجاء انتخاب المجلس السابع عشر وسط أجواء شعبية غاضبة ورافضة لقانون الانتخاب، ووسط مقاطعة سياسية للحركة الإسلامية ولقطاع عريض من الناخبين، إلا أن نسبة المشاركة في انتخابات المجلس بقيت تراوح في حدود المشاركة في انتخابات المجلس السادس عشر السابق.

وبدأ المجلس أعماله في أجواء لم تكن مريحة تماماً له بعد أن انخرط في مشاورات مع رئيس الوزراء المكلف د. عبد الله النصور، فيما عرف بـ «مشاورات تشكيل الحكومة البرلمانية» التي أدت بالنتيجة إلى صرف النظر تماماً عن إشراك النواب وتوزيعهم في الحكومة لأسباب عديدة، إلا أن ذلك أثر سلبياً على المجلس على الصعيد الشعبي والإعلامية والسياسية، فضلاً عن الانعكاسات السلبية التي أدت إلى إقحام المجلس مبكراً في أزمات بينية داخلية، أدت إلى التأثير على الكتل البرلمانية، وقادت النواب إلى الانقسام، كما أسست لعلاقة متوترة بين الحكومة والمجلس استمرت إلى نهاية الدورة غير العادية.

جلسة للأسئلة والأجوبة بعد انعقاد كل ثلاث جلسات تشريعية.

وفشل المجلس في عرض أي استجواب على جدول أعماله من بين الاستجابات التي تم تسجيلها رسمياً لدى الأمانة العامة للمجلس والبالغ عددها 18 استجواباً.

ويلاحظ أن ستة نواب كانوا قد أعلنوا في جلسات رسمية عن تحويل أسئلتهم إلى استجابات إلا أنهم لم يقوموا بتسجيلها أو متابعتها، فضلاً عن أن الحكومة قامت بالرد والإجابة عن تسعة استجابات، ومع ذلك لم يتم عرضها على جداول أعمال الجلسات.

وبلغ عدد جلسات المناقشة العامة والخاصة تسع جلسات، اكتفى النواب خلالها إما بإصدار بيانات، أو توجيه توصيات واقتراحات أحيلت للحكومة لدراستها.

وبلغ عدد المذكرات المسجلة رسمياً في سجلات المجلس 103 مذكرات، وهو رقم متواضع إلى حد كبير إذا ما قيس بعدد المذكرات التي تم توقيعها والإعلان عنها، ما يعني أن عشرات المذكرات التي تم توقيعها كان الهدف منها إعلامياً بالدرجة الأولى، ولذلك لم يتم تسجيلها.

ويلاحظ أن المجلس لم يتعامل بجدية كافية مع الاقتراحات بقانون التي وصل عددها في الدورة غير العادية إلى 17 اقتراحاً، وهو رقم مرتفع جداً قياساً بالمجالس النيابية السابقة. وكذلك الحال بالنسبة للاقتراحات برغبة التي وصل عددها إلى خمسة اقتراحات لم يعرض أي منها على جداول أعمال المجلس.

إن من أبرز ما تكشف عنه هذه الدراسة، هو الحاجة الضاغطة للمجلس للتسريع بإقرار

معظم نواب القوائم البالغ عددهم 27 نائباً أشبه ما يكون بأداء زملائهم النواب الفائزين في الدوائر المحلية.

لقد أنجز مجلس النواب في دورته غير العادية التي استمرت ستة أشهر مناقشة وأقرار 19 قانوناً، كان من بينها 14 قانوناً كانت الحكومة قد أحالتها إلى المجلس أثناء انعقاد دورته غير العادية. وبلغ المجموع الكلي للقوانين المحالة من الحكومة إلى المجلس في دورته غير العادية 33 قانوناً.

ولعل من أبرز القوانين التي أقرها المجلس قانون الضمان الاجتماعي، وقانون الكسب غير المشروع، فيما لم يتسن للمجلس الانتهاء من مناقشة وإقرار التعديلات على نظامه الداخلي، الأمر الذي دفع إلى إعادة إدراجه على جدول أعمال الدورة الاستثنائية.

ويلاحظ أن العلاقة بين مجلسي النواب والأعيان، ظلت في حالة تشنج طيلة انعقاد الدورة غير العادية. ولعل مداخلات النواب ضد مجلس الأعيان في الجلسة الأخيرة للمجلس، كشفت عن الأجواء غير الودية التي حكمت تلك العلاقة.

لقد سجل المجلس في دورته غير العادية أعلى نسبة توجيه أسئلة نيابية للحكومة في دورة برلمانية واحدة منذ العام 1989، حيث وصل عدد الأسئلة المسجلة إلى 1165 سؤالاً، أجابت الحكومة عن 953 سؤالاً، وهي نسبة إجابات حكومية عالية جداً أيضاً.

وأدرج المجلس على جدول أعماله 274 سؤالاً وجواباً معظمها كانت أسئلة مرحّلة من جلسات سابقة، حيث بلغ عدد الجلسات المخصصة للأسئلة والأجوبة سبع جلسات فقط من بين 64 جلسة، هي مجموع الجلسات التي عقدها المجلس طيلة دورته غير العادية، ما يكشف عن عدم التزام المجلس بعقد

أولاً: خارطة مفتاحية لأحوال مجلس النواب السابع عشر

أن تلك المقاطعة أبقّت على الحدود التقليدية لحجم المشاركة الانتخابية.

ولعل أبرز ما شهدته ولادة المجلس السابع عشر، هو وصول أعضائه إلى قبة البرلمان وسط حديث واسع عن «الحكومة البرلمانية»، حيث تعامل النواب مع هذا التوجه بجديّة كان مبالغاً بها بعض الشيء، ما انعكس سلبياً في وقت لاحق على ظروف تشكيل حكومة د. عبد الله النسور، ودور مجلس النواب في تشكيلها، والذي بدا كأنه دور ديكوري وتجميلي، وخرج المجلس من هذه التجربة خاسراً على الصعيد الشعبي والسياسية والنيابية والإعلامية.

وولد المجلس النيابي السابع عشر وسط ارتفاع واضح وضغط لسلطة المال الانتخابي أو السياسي في مجريات العملية الانتخابية، وربما كانت انتخابات المجلس هي الأولى من نوعها منذ العام 1989، والتي تم فيها توقيف مرشحين بتهمة استخدام المال السياسي. غير أن هذه الظاهرة لم تعف مجلس النواب السابع عشر من الاتهامات والتشكيك بنزاهته من قبل رافضين لقانون الانتخاب ومقاطعين للانتخابات.

لقد جاء مجلس النواب السابع عشر خلفاً للمجلس النيابي السادس عشر الذي تم حله بعد عامين على انتخابه بسبب أدائه السيء، وشعبيته التي انهارت تماماً بسبب فشله الذريع في التعامل مع ملفات مكافحة الفساد من خلال لجان التحقيق التي شكلها في حينه، وسرعان ما تخلى عنها.

ونتوقف فيما يلي أمام أبرز المعطيات في مسيرة مجلس النواب السابع عشر من خلال أدائه في الدورة غير العادية التي انطلقت في العاشر من شهر شباط 2013 واستمرت حتى العاشر من شهر آب 2013.

تعديلات نظامه الداخلي التي لم ينته المجلس منها في ختام دورته غير العادية، لذلك فإن أمام المجلس فرصة مؤاتية لاستكمال مناقشة التعديلات في دورة استثنائية، بما يتيح له معالجة العديد من الاختلالات والمعوقات التي تعترض عمله، وتؤثر عليه سلبياً في نطاق عمله الرقابي والتشريعي.

أولاً: خارطة مفتاحية لأحوال مجلس النواب السابع عشر

أ- الظواهر التي شهدها المجلس

جاء مجلس النواب السابع عشر نتيجة قانون انتخاب دائم هو الأول من نوعه في تاريخ الانتخابات النيابية العامة، حيث أجريت كل الانتخابات النيابية السابقة بالاستناد إلى قوانين مؤقتة. وشهد هذا القانون رفع عدد أعضاء مجلس النواب إلى 150 عضواً بعد أن كان 120 عضواً في المجلس السابق. واشتملت الزيادة على رفع عدد مقاعد الكوتا النسائية من 12 إلى 15 مقعداً، موزعة بواقع مقعد لكل واحدة من المحافظات الاثنتي عشرة وكل دائرة من دوائر البدو الثلاث. هذا فضلاً عن هذا القانون هو أول قانون يتم فيه اعتماد القائمة النسبية على مستوى الدائرة العامة (المملكة)، والتي خصص لها 27 مقعداً. وقد بدت نتائج القائمة النسبية هي الأخرى أقرب إلى الكوتا منها إلى مفهوم القائمة الانتخابية بسبب قلة عدد المقاعد المخصصة لها.

لقد عكست تلك الخصائص نفسها على انتخابات المجلس السابع عشر، والتي أجريت وسط مقاطعة جبهة العمل الإسلامي وأحزاب أخرى، إلا

(1) توتر متواصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

منذ أن بدأ مجلس النواب أعماله، وهو يريزح تحت ضغط مطلب «الحكومة البرلمانية». وعندما تم تكليف رئيس الوزراء د. عبد الله النسور بتشكيل الحكومة والطلب منه التشاور مع النواب، على أن يرضى تلك المشاورات رئيس الديوان الملكي د. فايز الطراونة، كانت العلاقة بين السلطة التنفيذية مع مجلس النواب في أسوأ حالاتها، ولم تحظ بالاستقرار الكافي حتى نهاية الدورة غير العادية. فقد أمضى د. النسور نحو شهر وهو يخوض في جولات تشاورية متواصلة وحثيثة مع الكتل النيابية حول تشكيلة حكومته. وتمخض عن ذلك آثار سلبية على مجلس النواب داخلياً، يمكن إجمالها فيما يلي:

1. تعرضت الكتل النيابية التي كان النسور يراها عليها ويخاف على وحدتها وتماسكها في الوقت نفسه إلى انهيارات وانقسامات مبكرة، أضعفت الكتل وأدت إلى شذمتها وتقسيمها.

2. انخفاض منسوب الثقة بين النواب أنفسهم، فقد سادت روح التشكيك في المواقف في تلك الأجواء، وهو ما أدى إلى انقسامات واضحة داخل المجلس.

3. تعرض مجلس النواب للانقسام إلى فريقين، أحدهما مؤيد لرئيس الوزراء، والآخر معارض له، وقاد ذلك في مراحل لاحقة إلى وجود نوع من الحساسية من فريق تجاه الفريق الآخر، حينما كان الأمر يتعلق بشخص د. عبد الله النسور.

4. أدى هذا الانقسام أيضاً إلى ارتفاع واضح في منسوب لغة النقد الجارح لشخص رئيس الوزراء بشكل مباشر من قبل النواب الغاضبين منه وعليه، وفي بعض الأحيان وصلت هذه اللغة إلى حد التجريح المبالغ فيه، وكيال الاتهامات.

5. وصلت العلاقة بين مجلس النواب ورئيس الوزراء إلى حالة من عدم الثقة بين الجانبين. وبالرغم من كثرة النقد والمواقف النيابية المناهضة لشخص رئيس الوزراء ولوظيفته العامة، إلا أن مجلس النواب لم يستطع إزاحة د. النسور عن مقعده، غير أنه نجح في المقابل في تسجيل رسالة في غاية الوضوح عندما منحه ثقة على الحافة.

6. تحول رئيس الوزراء وحكومته إلى عنوان مكشوف ومفتوح للعديد من الأزمات تحت قبة مجلس النواب وخارجها، وفي معظم المشادات التي حصلت بين النواب أنفسهم، فإن د. النسور كان طرفاً مستهدفاً.

هذه المعطيات كشفت مدى تراجع العلاقة وترديها بين الجانبين، إذ اكتشف النواب أنهم استخدموا كأدوات لتدمير تشكيل حكومة د. النسور، كما أنهم خسروا جماهيرياً بعد أن ظهروا أمام ناخبيهم كباحثين عن مقاعد وزارية. ولولا تدخل الملك في إنهاء وإغلاق ملف توزيع النواب، لبقيت القضية عالقة ومفتوحة وساخنة بين د. النسور ومجلس النواب.

(2) ظاهرة النواب الجدد في مواجهة النواب القدامى

لقد شكلت هذه الظاهرة عنواناً مبالغاً فيه في بواكير عمل مجلس النواب، فقد بلغت نسبة النواب الجدد في المجلس 62%، ما يعني أن 92 نائباً جديداً دخلوا الحياة البرلمانية لأول مرة، وقد دفعت هذه النسبة بالنواب الجدد للبحث عن وسيلة لإثبات أنفسهم باعتبارهم القوة الأبرز في وضع خارطة المجلس الداخلية.

لقد كان أمام هذه الكتلة البرلمانية الكبيرة والجديدة فرصة مؤاتية تماماً لتحقيق طموحاتهم السياسية والبرلمانية لو أنهم كانوا يتمتعون بالتنظيم

أولاً: خارطة مفاتحة لأحوال مجلس النواب السابع عشر

الدائم، ليعود النواب القدامى أو القادمون من مجالس نيابية سابقة للتربيع على مقاعد المكتب الدائم.

وبتلك النتيجة، انتهت تماماً ظاهرة «النواب الجدد في مواجهة النواب القدامى»، إلا أن ارتداداتها كانت أكثر من واضحة، فقد تعرضت كل الكتل النيابية التي كانت قد تأسست في تلك الفترة إلى انقسامات وانشقاقات، أدت بالنتيجة النهائية إلى غياب كامل لدور الكتل البرلمانية طيلة انعقاد الدورة غير العادية لمجلس النواب، ولم تظهر الكتل البرلمانية إلا كعناوين وأسماء فقط في جلسات مناقشة الثقة بالحكومة، أو جلسات مناقشات قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2013، وبغير ذلك، فإن منظومة الكتل البرلمانية بالكامل دخلت في سبات عميق أدى إلى تلاشيها التام، وفقدان أي دور أو حضور لها.

(3) إلغاء نتائج الانتخابات في دوائر انتخابية

شهد مجلس النواب السابع عشر أول ظاهرة من نوعها منذ انتخابات 1989، وهي قرار القضاء بإلغاء نتائج الانتخابات في الدائرة السادسة في الكرك، وهو قرار قضائي يعتبر الأول من نوعه منذ العام 1989.

لقد كانت انتخابات المجلس السابع عشر هي الأولى التي يتم فيها تطبيق التعديلات الدستورية المتعلقة بالطعون في صحة نيابة نواب، وبالرغم من أن القضاء أبطل نيابة النائب نايف الليمون إلا أنه نجح بالعودة إلى المجلس في الانتخابات التكميلية بالتزكية هذه المرة عن دائرته الانتخابية.

الجيد، والتوافق على الحدود الدنيا من الأهداف والغايات، إلا أن هذا الأمر يبدو مستحيلاً تماماً، لكون كل نائب منهم قادم من بيئة جغرافية مختلفة، وتم انتخابه على أسس مختلفة، ولم يكن أي منهم يملك مشروع عمل واضح المعالم والأهداف والغايات يمكن حمله للآخرين وبناء تحالفات على أساسه.

لقد ولدت العديد من الكتل النيابية بناء على قاعدة «النواب الجدد في مواجهة النواب القدامى»، وكان الهدف الأساسي هو التأثير على الانتخابات الداخلية لمجلس النواب وتحديد الانخراط كقوى برلمانية جديدة في تحديد هوية رئيس مجلس النواب الجديد.

لكن المفارقة الأكثر غرابة أن قوى «النواب الجدد» لم تجد أمامها أية خيارات لترشيح أو حمل نائب جديد لسدة رئاسة المجلس، لتجد نفسها قد انقسمت سريعاً بين مرشحين كانوا جميعاً من النواب القدامى.

لقد كانت ظاهرة «النواب الجدد في مواجهة النواب القدامى» يراد لها أن توظف في دعم مرشح على حساب مرشح آخر لرئاسة المجلس، حتى إذا ما تبين لهذه القوى الجديدة أصول اللعبة وقواعدها، انتهت إلى ما تنتهي إليه عادة تلك القوى السياسية والانتخابية الجديدة، وهي الانحياز إلى ما ترى أنه الأقرب إلى خدمة شعاراتها، وهذا ما حصل بالنتيجة.

لقد أرادت القوى النيابية الجديدة إخراج نواب بعينهم من لعبة التنافس المفتوح على رئاسة مجلس النواب، في سبيل الحصول على جزء من كعكة المكتب الدائم، إلا أن النتيجة أيضاً كان تتمثل بالخسارة الكبيرة والفادحة لتيار وقوى «النواب الجدد...»، فقد فضل هؤلاء عدم إيصال أي نائب جديد للمكتب

(4) لعبة نتائج القوائم

وتم عرضها على مجلس النواب، حيث رفض المجلس تلك الاستقالات من عضوية اللجنة القانونية واللجنة الزراعية وغيرها.

(6) القوائم الانتخابية بدون كتل برلمانية

إن أبرز الظواهر التي تستحق التوقف عندها ودراستها، هي ظاهرة القوائم التي وصل 27 ممثلاً عنها إلى قبة مجلس النواب، بينما لم تستطع أية قائمة انتخابية أن تعكس نفسها في عملها داخل مجلس النواب باعتبارها قائمة انتخابية وطنية عامة وصلت إلى مجلس النواب على أساس برنامجي.

وباستثناء كتلة نواب حزب الوسط الإسلامي، ووطن، والاتحاد الوطني، التي بقيت تحمل أسماء قوائمها الانتخابية، فإن باقي نواب القوائم الأخرى فشلوا تماماً في تعزيز وجودهم باعتبارهم نواب قوائم، أي نواب وطن.

واللافت للانتباه أن نواب القوائم أنفسهم انخرطوا في كتل برلمانية أخرى، وتناسوا تماماً أنهم نواب قوائم، وبالنتيجة فإن نواب القوائم البالغ عددهم 27 نائباً فشلوا تماماً في أن يكونوا نواب قوائم أو نواب الدائرة الوطنية الواحدة.

ومن الملاحظ أن شركاء في قائمة وطنية واحدة فشلوا تماماً في الاستمرار كشركاء داخل كتلة برلمانية واحدة على نحو ما حصل بين النائبين عاطف الطراونة وخميس عطية، فقد فاز الاثنان عن قائمة وطن، لكنهما سرعان ما انفصلا كلياً عن عضوية كتلة وطن، وخرج النائب خميس عطية من كتلته إلى كتلة أخرى.

وفشل نواب القوائم الوطنية في تقديم مشروع خطاب واضح يركزون إليه، ويشكل مرجعية عمل لكل

إن من أبرز الظواهر التي شهدتها المجلس السابع عشر في بواكير عمله، دخوله في لعبة نتائج القوائم التي بدت للرأي العام الأردني ولكل مراقب ومهتم كأنها لعبة بدون قواعد، ترددت فيها عملية قبول فوز النائب حازم قشوع، ثم رفض فوزه، والإعلام عن فوز عبلة أبوعلبة، ما حول هذه الظاهرة إلى مجال للتندر ليس في مجلس النواب فحسب، بل لدى الرأي العام الأردني، حتى اتخذت الهيئة المستقلة في النهاية قرارها بفوز النائب حازم قشوع وخسارة المرشحة عبلة أبوعلبة.

(5) الاستقالات من اللجان والكتل البرلمانية

قلنا سابقاً أن الكتل البرلمانية تعرضت لانشقاقات واسعة لأسباب تتعلق بانتخابات المكتب الدائم للمجلس، والمواقف من الحكومة، ولم تتمتع الكتل النيابية بأي استقرار حتى نهاية الدورة غير العادية في العاشر من شهر آب 2013.

إن هذه الظاهرة رغم كونها ظاهرة طبيعية، تكررت في مجالس نيابية سابقة، إلا أنها سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة تلك الاستقالات والانسحابات من الكتل البرلمانية، وربما يعود ذلك زيادة عدد أعضاء مجلس النواب، ما ساعد على اتساع هذه الظاهرة بشكل لافت للانتباه.

إلا أن الظاهرة الأبرز هي انسحابات واستقالات النواب من عضوية اللجان الدائمة التي تم انتخابهم فيها بالتزكية، وهي ظاهرة أدت إلى عدم الاستقرار داخل اللجان الدائمة، ولعل الاستقالات الواسعة التي شهدتها لجنة الطاقة لأسباب تتعلق بخلاف أعضاء اللجنة مع رئيسها هي الأبرز في هذا الجانب، فضلاً عن الاستقالات المبكرة التي قدمها العديد من النواب

(8) ظاهرة العنف البرلماني

بالرغم من أن هذه الظاهرة ليست جديدة على مجالس النواب، إلا أن الجديد فيها أنها تكررت خلال الدورة غير العادية للمجلس البالغة مدتها ستة أشهر كثيراً، كان أهمها، تلك المشكلة التي ظهر فيها أحد النواب وهم يتمنطق بسلاحه الناري تحت القبة.

وتكررت ظاهرة العنف أكثر من مرة خلال مدة قصيرة جداً، كان من بينها أيضاً الاشتباك الذي حصل بين مواطنين من أنصار د. النصور، وفريق آخر من المواطنين يمثلون أحد النواب عقب الإعلان عن نتائج التصويت على الثقة بحكومة د. النصور، فضلاً عن مواجهات أخرى حصلت بين النواب، كان من بينها تبادل اتهامات وجهها نواب ضد رئيس المجلس في جلسة كان الخلاف فيها على عدم استخدام التصويت الإلكتروني على الموازنة العامة للدولة.

إن ظاهرة العنف البرلماني، ظاهرة معروفة في معظم برلمانات العالم، ولم يخل أي مجلس نيابي منذ العام 1989 من حدوث مثل تلك الأعمال من المواجهات والمشكلات والمشادات العنيفة، إلا أن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها ظهور سلاح ناري في تلك المشكلات، وقد انعكس ذلك سلباً على صورة المجلس.

(9) الانخراط بالدفاع عن النفس

انخرط مجلس النواب السابع عشر خلال أشهر دورته غير العادية الستة، مطولاً في الدفاع عن نفسه، وصرف توصيفات لمنجزاته ولحالته، غير أن ذلك بدأ ينحوي في أحيان كثيرة نحو المبالغة، بإغداق أوصاف على نفسه مثل: «مجلس مختلف عن كل المجالس السابقة»، و«أفضل مجالس النواب على الإطلاق».. إلخ.

واحد منهم. وللحقيقة فإن معظمهم إن لم يكن كلهم نسوا تماماً أنهم وصلوا إلى مجلس النواب عن طريق القوائم، بل إن بعضهم ينتمي إلى حزب أو يقود حزباً إلا أنه فشل أيضاً في إظهار صورة حزبه وانتماءاته الحزبية أثناء نيابته.

إن تجربة القوائم الانتخابية أثبتت فشلها الذريع، وتحول نواب القوائم الانتخابية إلى عبء حقيقي على مجلس النواب، وفي الوقت الذي كان من المؤمل فيهم أن ينجحوا بإضافة شيء جديد للتجربة البرلمانية، فإذا بهم يتحولون إلى عبء مضاف على البرلمان، بتحولهم من مرشحي قوائم إلى نواب مستقلين، نسي الكثير منهم حتى حزبه الذي ينتمي إليه.

(7) ظاهرة الجهات النيابية والاستقلالات

من المجلس

رافق ولادة مجلس النواب السابع عشر إعلان النائب عبد الهادي المجالي عن نيته تقديم استقالته من عضوية المجلس احتجاجاً على قانون الانتخاب، إلا أن المجالي عاد سريعاً إلى مقعده تحت القبة بعد أن استقبل جبهة نيابية واسعة ضمت أكثر من 60 نائباً يقودها رئيس مجلس النواب سعد هايل سرور.

وبعد نحو أربعة أشهر، أعلن النائب أحمد رقيبات عن تقديم استقالته من عضوية مجلس النواب، ليستقبل هو الآخر جبهة برلمانية نجحت بشيخه عن تقديم الاستقالة.

لقد بدت ظاهرة الجهات النيابية كأنها أشبه ما تكون بـ «دبلوماسية جديدة» يستخدمها المجلس ونوابه من أجل نزع فتيل الأزمات الداخلية، وقد تكررت ظاهرة «الجهات» كثيراً، فقد تم توجيه جبهة نيابية إلى السلط لحل خلاف نشب بين نائبين من المدينة أيضاً هما النائبان خالد الحيارى ونضال الحيارى.

على النواب بالرجاء والتخجيل للبقاء تحت القبة من أجل المحافظة على الحد الأدنى من النصاب القانوني حتى لا يضطرون لرفع الجلسة.

هذه الظاهرة التي لاحقت ولا ما زالت تلاحق مجالس النواب المتتالية، برزت بوضوح وباستمرار في المجلس السابع عشر الحالي بسبب ضخامة عدد أعضاء المجلس، وفي معظم الجلسات وأغلبها فإنها كانت تنتهي بحضور أقل من 90 نائباً، بمعنى أن متوسط الغياب عن كل جلسة يزيد على 60 نائباً بين متغيب بعذر ومتغيب بدون عذر.

ولهذا السبب اضطر رئيس مجلس النواب سعد هايل السرور للإعلان في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ 2013/3/3 عن أنه سيبدأ بنشر أسماء النواب المتغيبين عن الجلسات بدون عذر، وقد باشر بذلك فعلاً، واستمر المجلس في كل جلسة بنشر أسماء النواب الحضور والمتغيبين بعذر وبدون عذر.

لقد كان لهذا القرار أهداف واضحة هي محاولة رئيس مجلس النواب التأثير على النواب من خلال نشر أسمائهم في وسائل الإعلام، وبالتالي دفعهم لحضور الجلسات والاستمرار بحضورها إلا ان هذا الأسلوب وبالرغم من أهميته إلا انه لم يؤثر بالمطلق على توجهات النواب بالانتظام بحضور الجلسات والاستمرار بحضورها.

وبالرغم من أن غياب النواب المتكرر والمبالغ فيه أحياناً عن حضور الجلسات قد أدى بالنتيجة إلى تأثيرات سلبية في الكثير من المناحي الإعلامية والشعبية والتشريعية والرقابية، إلا أن النواب لم يبدوا أي اهتمام بالتجاوب مع رئيس المجلس أولاً، وبالالتزام بدورهم المنوط بهم، ولا يبدو أن قرار رئيس المجلس

وفي هذا السياق، فقد جاء قرار مجلس النواب برفض طلب رفع الحصانة عن النائبين تمام الرياطي ومحمد البدري في الجلسة الثالثة والعشرين المنعقدة يومي 14 و 15 / 5 / 2013 في السياق ذاته الذي انخرط فيه المجلس بالدفاع عن نفسه.

فقد أوصت اللجنة القانونية في المجلس بالموافقة على رفع الحصانة عن النائبين الرياطي والبدري بطلب قضائي، إلا أن المجلس رفض هذه التوصية معتبراً أن المجلس لا يزال في حالة انعقاد، وعلى القضاء الانتظار إلى ما بعد فض الدورة غير العادية، وبعدها يمثل النائبان الرياطي والبدري أمامه بعد أن تزول الحصانة البرلمانية عنهما.

إن مجمل هذه الظواهر التي رافقت ولادة مجلس النواب السابع عشر وأداءه في الدورة غير العادية، تصلح لأن تكون مفتاحاً لقراءة أحواله في الأشهر الستة الأولى من أعماله، ومدخلاً تعريفياً به كمجلس ما زالت الرهانات عليه قائمة.

(10) النصاب القانوني للجلسات وظاهرة الغياب

ظلت مشكلة النصاب القانوني تطارد مجلس النواب السابع عشر في دورته غير العادية، ولقد عانى المجلس كثيراً من فقدان النصاب القانوني، فضلاً عن تسجيل العديد من النواب احتجاجاتهم رسمياً على عدم توفر النصاب القانوني للجلسات، وكثرة غياب النواب بعذر وبدون عذر، والاستمرار أحياناً في عقد جلسات بدون توفر النصاب القانوني لاستمرارها.

واضطر رئيس المجلس م. سعد هايل السرور ونائبه خليل عطية وطارق خوري لرفع الجلسات أكثر من مرة بسبب فقدان النصاب القانوني. وفي عشرات الجلسات كان رئيس المجلس ونائباه يضطران للتأثير

أولاً: خارطة مفتاحية لأحوال مجلس النواب السابع عشر

دستوري أو قانوني بالكتل النيابية، حيث لا يخصص النظام الداخلي لمجلس النواب أو الدستور الأردني أية مواد لها، إلا أن تشكيل الكتل والتعامل معها باعتبارها كيانات برلمانية قائمة، صار جزءاً من العرف البرلماني الأردني الراسخ، إذ تعود بدايات تشكيل الكتل البرلمانية إلى مجلس النواب الأول العام 1947.

ويعاني العمل البرلماني في إطار الكتل البرلمانية من نواقص عديدة جداً، إذ بالرغم من رسوخ تجربة الكتل البرلمانية، إلا أن هذه الكتل ما زالت تتوارث سلبيات الماضي، ولم تستطع تجاوز الإخفاقات التاريخية المتتالية التي منيت بها.

لقد شهد مجلس النواب السابع في بواكير انعقاد دورته غير العادية، تشكيل تسع كتل برلمانية، هي¹:

1. كتلة وطن: تضم في عضويتها 28 نائباً، ويرأسها النائب عاطف الطراونة.

2. كتلة التجمع الديمقراطي: يبلغ عدد أعضائها حسب السجلات الرسمية غير المحدثة 23 نائباً، إلا أن سلسلة انسحابات واستقالات منها ستجعل عدد أعضائها يقارب 14 عضواً فقط، ويرأس الكتلة النائب عبد الله الخوالدة، بينما يتولى النائب زيد الشوابكة موقع المقرر فيها، ويقوم بدور الناطق الإعلامي النائب جميل النمري.

3. كتلة الوعد الحر: تضم في عضويتها حسب السجلات الرسمية غير المحدثة 18 نائباً، ويرأسها

1 تستند المعلومات الواردة هنا إلى السجل الرسمي للكتل البرلمانية الذي تعتمد الأمانة العامة للمجلس حتى تاريخ انتهاء الدورة غير العادية في 2013/8/10، مع ملاحظة أن بعض المعلومات لم تعد دقيقة لأن جميع الكتل البرلمانية قد تعرضت للعديد من الاستقالات وأشكال الفك والتركيب، وفي أحيان كثيرة لا تقوم الكتل بتزويد الأمانة العامة أولاً بأول بالتغيرات التي تطرأ على أوضاعها.

سعد هایل السرور بالاستمرار بنشر أسماء النواب المتغيين قد قاد إلى أية نتائج في هذا الجانب.

إن ذلك يستدعي بالضرورة من مجلس النواب الاهتمام بهذه الظاهرة والعمل على معالجتها ووضع حد لها من خلال النص على عقوبات واضحة وصارمة في النظام الداخلي على كل نائب يتغيب بدون عذر، أو يتكرر خروجه من الجلسات دون استئذان.

وفي بعض الجلسات كان النواب أنفسهم هم من يتعمدون إفشال النصاب القانوني للجلسة لغايات عديدة، تنبىء عن نوع من الاحتجاج إما على مجريات الجلسة، أو بسبب مشادات كلامية أو مواجهات بين النواب أنفسهم، ما أدى بالنتيجة إلى رفع عدد الجلسات التي تم فيها فقدان النصاب القانوني، وفي بعض الجلسات كان استمرار النواب بالتغيب عن حضور الجلسات يؤثر سلباً على موعد انعقاد الجلسة نفسها، ما يضطر رئيس المجلس إلى رفع الجلسة أو تمديد فترة الانتظار من أجل تأمين النصاب القانوني، والذي سرعان ما كان يتم فقده.

(ب) الكتل والأحزاب في مجلس النواب

منذ بواكير عمل مجلس النواب السابع عشر وقبل أن يعقد أولى جلساته في دورته غير العادية، نجح العديد من النواب بتشكيل كتل برلمانية وحدت نفسها مبكراً أمام استحقاقات العمل النيابي المقبل، سواء لجهة الطموحات بلعب دور محوري في صياغة شكل القيادة المقبلة للمجلس، أو لجهة لعب دور أساسي في المشاورات التي سيجريها رئيس الحكومة المكلف، حيث راهنت الكتل النيابية على لعب دور الشريك الحقيقي في تشكيل الحكومة المقبلة.

لقد تشكلت العديد من الكتل البرلمانية لهذه الغايات الأساسية. ورغم أنه لا يوجد أي اعتراف

القيادي في حزب الجبهة الأردنية الموحدة النائب أمجد المجالي.

وفي السلم الإداري الداخلي للكتلة، هناك موقع المقرر يشغله النائب محمد الشрман، كما أن لديها ناطق إعلامي هو د. عساف الشوبكي.

4. كتلة الوفاق: تضم في عضويتها 15 نائباً، حسب السجلات غير المحدثة، وقد تعرضت مثل باقي الكتل الأخرى إلى العديد من الاستقالات والانسحابات، ويرأسها النائب ميرزا بولاد. تعتمد هذه الكتلة هيكلًا إدارياً يشمل إلى جانب الرئيس، نائب الرئيس هو النائب د. محمد الزبون، وناطق إعلامي هو د. هائل الدعجة، ومقرر هو النائب د. موفق الضمور.

5. كتلة الوسط الإسلامي: تضم في عضويتها وفقاً للمعلومات غير المحدثة 15 عضواً، ويرأسها النائب د. محمد الحاج، وليس في داخلها أية مواقع قيادية أو وظيفية أخرى.

وبالرغم من أن هذه الكتلة ممثلة لحزب سياسي هو حزب الوسط الإسلامي إلا أنها لا تطرح نفسها داخل مجلس النواب باعتبارها كتلة حزبية خالصة، ولربما يعود ذلك لكون الغالبية العظمى من أعضائها ليسوا أعضاء في الحزب.

وقد ظهرت هذه الكتلة في الإعلام كلاعب رئيسي داعم لرئيس الوزراء د. عبد الله النسور إلى جانب تحالفها مع كتلة وطن، فضلاً عن أنها أكثر الكتل النيابية نشاطاً وتعبيراً عن نفسها في وسائل الإعلام المختلفة، وتبدي ليونة ومرونة في التعامل السريع مع الأحداث المحلية والإقليمية من خلال إصدار البيانات والمواقف السياسية التي تساعد على البقاء في بؤرة الإعلام.

ومن أبرز ما اتخذته هذه الكتلة من مواقف، قرارها بفصل النائب محمد عشا الدوايمة من عضويتها بعد أن أعلنت الكتلة تحت قبة مجلس النواب بأن النائب الدوايمة قد اعترف لها بقيامه بزيارة الكيان الصهيوني، وهو ما نفاه النائب الدوايمة بشدة.

6. كتلة المستقبل: تضم في عضويتها 14 نائباً، ويتناوب على رئاستها جميع أعضائها بشكل دوري، وتعرضت كباقي الكتل النيابية إلى عدة استقالات وانسحابات منها.

7. كتلة الاتحاد الوطني: وهي عملياً تمثل حزب الاتحاد الوطني، وتضم في عضويتها 10 نواب، إلا أنها لم تستطع منح نفسها المكانة التي تستحقها ككتلة تمثل حزباً.

8. النواب المستقلون: لا يمثل هؤلاء تجمعاً كتلياً بالمفهوم المتعارف عليه، ويتم استخدام وصف «المستقلين» للتمييز بينهم وبين النواب المنضوين في كتل برلمانية.

وضمن هذا التوصيف، فإن عدد النواب المستقلين ممن لا ينتمون للكتل النيابية القائمة، يتأرجح عادة بحسب حجم المد والجزر في الكتل. ولعل آخر الإحصائيات الرسمية تكشف عن أن عدد النواب المستقلين قد وصل إلى 23 نائباً، إلا أن هذا الرقم غير ثابت تماماً ويخضع للتغيير قياساً بحركة الفك والتركيب التي تشهدها الكتل البرلمانية.

9. كتلة النهج الجديد: تشكلت هذه الكتلة على أثر انشقاق واسع في عدد من الكتل البرلمانية في بواكير عمل المجلس، وضمت في عضويتها ثمانية نواب، ولاحقاً فقدت الكثير من أعضائها، ولم تنجح بوضع نفسها على خارطة العمل البرلماني ككتلة برلمانية.

أولاً: خارطة مفتاحية لأحوال مجلس النواب السابع عشر

الكتل البرلمانية الموسمي أثناء الانتخابات الداخلية في مجلس النواب مطلع كل دورة عادية، فإن الكتل نفسها لا تستطيع اتخاذ قرارات واضحة وصارمة للإعلان عن موافقتها.

ولا يتوقف الأمر عند حالة النشاط الموسمي إبان الانتخابات الداخلية، بل يصل الأمر إلى عدم نجاح تلك الكتل وفي مقدمتها الكتل الحزبية في اتخاذ مواقف موحدة تجاه التشريعات المعروضة على المجلس، أو تجاه التصويت على الثقة بالحكومات، أو حتى الموازنة العامة، فضلاً عن توحيد مواقفها تجاه القضايا والملفات الرقابية الأخرى التي يتعامل المجلس معها.

لقد ضمت الدورة غير العادية لمجلس النواب السابع عشر، كتلتين حزبيتين فقط هما؛ كتلة حزب الوسط الإسلامي، وكتلة حزب الاتحاد الوطني، إلا أنهما لم تستطعا النجاح في تسويق نفسيهما باعتبارهما كتلتين حزبيتين، بالرغم من أن كتلة حزب الوسط الإسلامي سجلت تقدماً ملحوظاً في هذا الجانب على شقيقتها كتلة الاتحاد الوطني.

وفي هذا الإطار، فإن مجلس النواب يضم نواباً يُعتبرون من القياديين في أحزابهم على نحو م. عبد الهادي المجالي الذي يرأس حزب التيار الوطني، ونجح على رأس قائمة حزبه إلا أنه لا يعكس نفسه باعتباره نائباً حزبياً يمثل حزباً.

وكذلك الحال مع د. حازم قشوع الذي يمثل موقعاً قيادياً متقدماً في حزبه «حزب الرسالة»، إلا أنه لم يسجل على نفسه مطلقاً بأنه يمثل حزبه، أو حتى يمثل قائمة انتخابية نجح على رأسها ووصل إلى عضوية مجلس النواب السابع عشر.

10. كتلة العروبة: لم يتم الإعلان رسمياً عن تشكيل هذه الكتلة البرلمانية. ولعل أول مرة تم الحديث فيها وعنها كان من قبل النائب عبد الكريم الدغمي أثناء تلاوة خطابه في جلسة مناقشة الموازنة، ولاحقاً تم الكشف عن اجتماع ضم نحو 30 نائباً لتأسيس تلك الكتلة، إلا أن الإعلان عنها لم يتم حتى نهاية الدورة غير العادية للمجلس.

إن العمل النيابي في إطار الكتل البرلمانية لا يزال يعاني من العديد من المشكلات الكبرى، يأتي في مقدمتها عدم اعتراف النظام الداخلي لمجلس النواب بالكتل النيابية.

ومن أبرز المشكلات التي تعاني منها الكتل البرلمانية أن الأسس التي يتم على أساسها تشكيل الكتل والانضمام إلى عضويتها لا تزال غير واضحة تماماً، وفي كل التجارب السابقة فإن تشكيل الكتل يتم إما على أساس العلاقات الشخصية والمصلحة، وإما على أسس حزبية، وفي كلتا الحالتين، فإن تجربة الكتل البرلمانية في مجالس النواب مجتمعة اثبتت فشلاً متواصلاً.

وباستثناء تجربة كتلة نواب حزب جبهة العمل الإسلامي في مجالس سابقة، فإن باقي التجارب حتى تلك المتعلقة بالكتل الحزبية لم تستطع صناعة صورة حزبية لنفسها، وفي مقدمة ذلك كتلة حزب التيار الوطني التي ظهرت بشكل لافت في المجلسين السابقين الخامس عشر والسادس عشر، ولم تنجح في إظهار نفسها ككتل برلماني حزبي يمثل حزب التيار الوطني وينطق باسمه.

لذلك، فإن كل المعطيات تؤكد على أن تجربة الكتل البرلمانية لا تزال تجربة محكومة بالفشل، ولا تقدم أية إضافات جديدة للعمل البرلماني، وحتى في لحظة نشاط

61 قائمة انتخابية، نجح منها 22 قائمة فقط، معظمها بمقعد واحد فقط.

وولد مجلس النواب السابع عشر وسط أجواء شعبية مقاطعة للانتخابات، ورافضة لقانون الانتخاب، ولعل تلك القوى الشعبية الانتخابية التي تبنت المقاطعة كانت الأكبر والأوسع قياساً بأية انتخابات نيابية أخرى، ومع ذلك فإن نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية للمجلس السابع عشر كانت في الحدود العادية المتكررة لأية انتخابات نيابية سابقة.

ووفقاً للمعطيات، فإن مجلس النواب السابع عشر ضم في عضويته ما نسبته 62% من النواب الذين يدخلون الحياة البرلمانية لأول مرة في حياتهم باعتبارهم نواباً جديداً، وبعده إجمالي وصل إلى 92 نائباً جديداً، بينما عاد من مجالس نيابية سابقة 57 نائباً بنسبة 38%.

هذه المعادلة أدت إلى بروز ظاهرة «النواب الجدد» في مواجهة «النواب القدامى»، وهي المعادلة الخطرة التي فرضت نفسها على الأشهر الأولى من عمل مجلس النواب الذي بدأ أعماله في العاشر من شباط 2013، وتبدى ذلك واضحاً في مواجهة الكبرى التي فرضت نفسها على سير أعمال المجلس في بواكير عمله خاصة المتعلقة بانتخاب رئيس مجلس النواب، وما رافق ذلك من صراعات على تشكيله المكتب الدائم، ثم على تشكيله اللجان ومقاعد القيادة الأولى: الرئيس، والمقرر.

وفي جلسة الافتتاح التي عقدت بعد يوم العاشر من شباط، ذهب المجلس إلى الاستحقاق الدستوري بانتخاب رئيس له، بحضور 148 نائباً².

2 غاب عن الجلسة النائب محمد المحسيري بسبب وفاته، والنائب عبد الهادي المجالي، وترأس الجلسة أكبر الأعضاء سناً، وهو النائب اكرم العوضات.

وكذلك الحال أيضاً مع النائب أمجد المجالي، فقد نجح هو الآخر على رأس قائمة انتخابية، ويمثل بنفسه مركزاً قيادياً متقدماً في حزبه «حزب الجبهة الأردنية الموحدة»، إلا أنه لا يطرح نفسه باعتباره حزبياً أو يمثل حزباً في مجلس النواب، كما أن الغالبية العظمى من أعضاء كتلته «الوعد الحر» ليسوا أعضاء في حزبه أو أية أحزاب أخرى.

إن عدد النواب الحزبيين المنضوين في عضوية أحزاب قائمة، لا يزال عدداً محدوداً جداً ولا يمكن أن يشكل ظاهرة أو مركز قوة بهوية حزبية وسياسية واضحة، وحتى الكتل التي تمثل أحزاباً وهي كتلة الوسط الإسلامي والاتحاد الوطني والوعد الحر، فإن الغالبية العظمى من أعضاء هذه الكتل ليسوا حزبيين وليسوا أعضاء في أحزاب الاتحاد والوسط والجبهة الموحدة أو حتى التيار الوطني.

ثانياً: انتخابات المكتب الدائم ولجانه الدائمة

جاء مجلس النواب السابع عشر نتاج مخرجات قانون انتخاب جديد ودائم تم من خلاله رفع عدد مقاعد المجلس من 120 مقعداً إلى 150 مقعداً، وخصص من المقاعد الإضافية 27 مقعداً للقوائم الوطنية، وثلاثة مقاعد لرفع عدد مقاعد الكوتا النسائية من 12 إلى 15 مقعداً.

ولعل أبرز ما يلفت الانتباه في قانون الانتخاب الذي نتج بموجبه مجلس النواب السابع عشر هو اعتماد القوائم الوطنية النسبية على مستوى المملكة كدائرة واحدة، والتي خاض الانتخابات على أساسها

ثانياً: انتخابات المكتب الدائم ولجانته الدائمة

ضرورة الدفع بالنائب الحاج للمنافسة على رئاسة المجلس للتأثير على مجلس الأعيان، من خلال دعم الحاج لإزاحة رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري.

لقد بدت انتخابات رئاسة المجلس في حينه صورة شبه واضحة تماماً للصراعات السياسية والمصلحية التي تفرض نفسها على مجمل الحياة السياسية في المملكة، فقد ظهرت تلك القوى وهي تتصارع في مواجهة بعضها البعض في مجلس النواب وتحديداً على كرسي رئاسة المجلس، ومن خلال العديد من الأدوات التي تم توظيفها لتحقيق تلك الغايات.

واتهم نواب رئيس الديوان الملكي د. فايز الطراونة بدعم النائب الحاج نكايه برئيس مجلس الأعيان طاهر المصري، فيما رأى آخرون أن تلك المواجهة أرادت إحلال النائب الحاج في سدة رئاسة المجلس من أجل توجيه رسالة لحزب جبهة العمل الإسلامي الذي قاطع الانتخابات بأن بالإمكانية أن يصل الإسلاميون إلى رئاسة مجلس النواب.

لقد فرضت نتائج تلك المواجهة نفسها على باقي مجريات مجلس النواب خاصة طيلة الأشهر القليلة التي تلت انتخابات الرئاسة سواء لجهة انتخاب المكتب الدائم أو حتى لجهة انتخاب رؤساء ومقرري اللجان، إلا أنها أطلت بقوة كبيرة في مشهد المشاورات التي أجراها رئيس الوزراء د. عبد الله النسور قبيل تشكيل حكومته الثانية.

وفي تلك الاجواء، تم استكمال انتخاب المكتب الدائم الذي يضم النائب الأول والنائب الثاني ومساعد الرئيس، فقد ترشح لمقعد النائب الأول كل من النواب خليل عطية، وخالد البكار، وعساف الشويكي، وشارك في عملية انتخابهم 142 نائباً، ولم يستطع أي منهم حسم النتائج من الجولة الأولى. فقد

وشكل المجلس لجنة انتخاب من ثلاثة نواب، هم: د. محمد العمرو، د. مصطفى العماوي، وم. جمال قموه. وترشح لرئاسة المجلس أربعة نواب، هم: م. سعد هایل السرور، د. مصطفى شنيكات، د. محمد الحاج، والمحامي محمود الخرابشة.

ولم يستطع المرشحون الأربعة حسم النتائج من الجولة الأولى، إذ حصل سعد هایل السرور على 50 صوتاً، ومصطفى شنيكات على 36 صوتاً، ومحمد الحاج على 54 صوتاً، ومحمود الخرابشة على خمسة أصوات، وألغيت ورقة بيضاء واحدة.

وأعيد الانتخاب في الجولة الثانية بين أعلى اثنين حصلوا على أعلى الأصوات، وهما: سعد هایل السرور ومحمد الحاج، ليحصل السرور على 80 صوتاً، مقابل حصول منافسه محمد الحاج على 62 صوتاً، فيما وضعت ورقتان بدون أسماء، وألغيت 3 ورقات أخرى.

لقد كانت انتخابات رئاسة مجلس النواب في مستهل الدورة غير العادية عنواناً مفتوحاً لصراع مباشر بين القوى النيابية الجديدة التي تمثل النواب الذين يدخلون مجلس النواب لأول مرة وبين النواب القدامى، وارتفعت أصوات النواب الجدد عالية حتى قبل موعد افتتاح الدورة برفضهم دعم أي مرشح يمثل النواب السابقين تحت ذرائع وأسباب عديدة، لم تجد لها الصدى الكافي لتكريسها كحقيقة واقعة في انتخابات رئاسة مجلس النواب.

وبدا واضحاً أن قوى الصراع الانتخابي بين من يمثلون النواب الجدد والنواب القدامى ظل تحت السيطرة، خاصة بعد أن تم الدفع بالنائب د. محمد الحاج الذي يمثل حزب الوسط الإسلامي وكتلته النيابية في المجلس لمواجهة النائب سعد هایل السرور، وكلاهما من النواب القدامى، فيما رأت قوى أخرى

مقابل حصول خوري على 58 صوتاً، ليفوز بمقعد النائب الثاني لرئيس مجلس النواب.

وذهب المجلس لانتخاب مساعدي الرئيس، حيث ترشح لهذين المقعدين كل من النواب: محمد الردايدة، طلال الشريف، محمد الزبون، كمال الزغول، خالد الحيارى، أنصاف الخوالدة، وردينة العطي، وخير أبو صعيليك، وهند الفايز.

وشارك في الانتخابات 130 نائباً، وحصلت أنصاف الخوالدة على أعلى الأصوات بحصولها على 48 صوتاً، وحصل محمد الردايدة على 41 صوتاً، ليفوزا بمقعدي المساعدين، بينما حصل كل من طلال الشريف على 18 صوتاً، ومحمد الزبون على 21 صوتاً، وكمال الزغول على 10 أصوات، وخالد الحيارى على 23 صوتاً، وردينة العطي على 11 صوتاً، وخير الله أبو صعيليك على 15 صوتاً، وهند الفايز على 37 صوتاً، وألغيت أربع ورقات بيضاء، وورقة كتب فيها «لا أحد».

وبدا المجلس في مستهل جلسته الثالثة تشكيل لجانته الدائمة³، وقد نجح المجلس بتشكيل لجانته الدائمة الأربع عشرة بالتوافق دون أن يلجأ إلى الانتخاب.

ومن الملاحظ أن نجاح المجلس في تشكيل جميع لجانته الدائمة بالتوافق، قد جاء في سياق بحث النواب عن أية وسيلة لإقناع الناخبين بعدم وجود خلافات بين أعضائه، وهي المرة الأولى التي يتم فيها تشكيل كامل أعضاء اللجان بالتوافق.

3 شهدت هذه الجلسة التي عقدت يوم الأحد 2013/2/17 عودة النائب عبد الهادي المجالي إلى المجلس وتأديته القسم الدستوري بعد أن كان قد أعلن في وقت سابق قبل افتتاح الدورة غير العادية عن استقالته من المجلس، وكان سبب عودته هو ذهاب جاهة من النواب ضمت أكثر من 50 نائباً برئاسة رئيس المجلس سعد هايل السرور لثنيه عن الاستقالة.

حصل عطية على 59 صوتاً، مقابل حصول منافسيه البكار على 43 صوتاً، والشوبكي على 37 صوتاً، وتم إلغاء ورقتي اقتراع وورقة بيضاء.

ولوحظ في انتخابات النائب الأول، ظهور أول انقسام في الكتل البرلمانية التي تشكل معظمها قبيل انعقاد الدورة، فقد ترشح النائبان عطية والبكار ضد بعضهما البعض وهما ينتميان لكتلة برلمانية واحدة كانت في حينه الكتلة الأكبر في المجلس (34 نائباً)، وهو ما أثر لاحقاً على وحدة الكتلة وانسجامها، مما عرضها لاحقاً وبشكل سريع إلى العديد من الانقسامات والانسحابات.

ولكون النائبين عطية والبكار، لم يحسما نتائج الانتخابات من الجولة الأولى، فقد اضطر المجلس لعقد جولة انتخابية ثانية بينهما، إلا أن خالد البكار أعلن انسحابه لصالح منافسه عطية قائلاً إنه ينسحب لصالح عطية حفاظاً على وقت المجلس، ليعلن فوز النائب خليل عطية بمقعد النائب الأول لرئيس مجلس النواب.

وترشح لمقعد النائب الثاني كل من النواب: د. نزار القيسي، وصفي الزيود، أحمد هميسات، طارق خوري، وقاسم بني هاني. وشارك في الانتخاب 142 نائباً، ولم يستطع أي من المرشحين حسم النتائج من الجولة الأولى حيث حصل كل من نزار القيسي على 33 صوتاً، ووصفي الزيود على 23 صوتاً، وأحمد هميسات على 25 صوتاً، وطارق خوري على 33 صوتاً، وقاسم بني هاني على 22 صوتاً.

وانتقل إلى الجولة الثانية كل من النائبين طارق خوري، ونزار القيسي الذي خسر أمام خوري بفارق صوت واحد فقط، حيث حصل القيسي على 57 صوتاً،

ثانياً: انتخابات المكتب الدائم ولجانته الدائمة

نايف الخزاولة، و فارس الهلوسة، و قصي الدميبي.

5. لجنة التربية والثقافة والشباب: ضمت في

عضويتها كلاً من النواب: د. محمد العمرو، مصطفى الرواشدة، المحامي سليمان الزبن، د. مريم اللوزي، د. محمد القشاطشة، بسام البطوش، أمينة الفراغير، د. رلى الحروب، بدر الطورة، د. عبد الكريم الدرايسة، ود. موسى أبو سويلم.

6. لجنة التوجيه الوطني: ضمت ستة نواب فقط،

هم: جميل النمري، خلود الخطاطبة، عساف الشويكي، د. زكريا الشيخ، د. محمد الحاج، و خالد البكار.

7. لجنة الصحة والبيئة: ضمت سبعة نواب فقط،

هم: د. فلك الجمعاني، نعيم العجارمة، د. رضا حداد، المحامي وصفي الزيود، د. رائد حجازين، علي بني عطا، و محمد العلاقمة.

8. لجنة الزراعة والمياه: ضمت في عضويتها

كلاً من النواب: م. سليم البطاينة، إبراهيم الشاحدة، محجم الصقور، سعد الزوايدة، يوسف أبو هويدي، ضيف الله السعيديين، سمير عويس، شادي العدوان، محمد الشديقات، فاطمة أبو عبطة، وإبراهيم العطيوي.

9. لجنة العمل والتنمية الاجتماعية: ضمت في

عضويتها كلاً من النواب: موسى الخلايلة، م. عدنان السواعير، المحامي مازن الضلاعين، م. خير أبو صعيك، تمام الرياطي، د. محمد الزبون، حمدية الحمائدة، نجاح العزة، عبد الله الخوالدة، سعد البلوي، و محمد الرياطي.

ووفقاً للمعطيات، فإن مجلس النواب احتاج من عمر دورته غير العادية شهراً كاملاً لانتخاب مكتبه الدائم وتشكيل لجانه الدائمة، وهي مدة طويلة أبتت المجلس بدون عمل تشريعي أو رقابي.

أما اللجان التي تم تشكيلها، فهي:

1. اللجنة القانونية: ضمت في عضويتها كلاً

من النواب: المحامي محمد الحجوج الدوايمة، المحامي زيد الشوابكة، المحامية وفاء بني مصطفى، محمد فريجات، د. المحامي مصطفى ياغي، المحامي عبد المنعم العودات، المحامي عبد الجليل العبادي، د. المحامي مصطفى العماوي، علي الخلايلة، د. المحامية ريم أبو دلبوح، و المحامي حمزة أخورشيدة.

2. اللجنة المالية والاقتصادية: ضمت في عضويتها

كلاً من النواب: كمال الزغول، م. محمد السعودي، أحمد الجالودي، معتز أبو رمان، مفلح الرحيمي، د. موفق الضمور، د. هيثم العبادي، هند الفايز، د. نزار القيسي، المحامي فيصل الأعور، و ردينة العطي.

3. لجنة الشؤون العربية والدولية: ضمت في

عضويتها النواب: محمد هديب، حسن عبيدات، باسل العلاونة، د. حازم قشوع، محمد العبادي، د. هايل ودعان الدعجة، عوض كريشان، قاسم بني هاني، م. عامر البشير، طلال الشريف، و بسام المناصير.

4. اللجنة الإدارية: ضمت في عضويتها كلاً من

النواب: أحمد الهميسات، محمد الحجايا، عدنان أبوركة، مدالله الطراونة، م. نايف الليمون، محمد الشрман، إكريم العوضات، سمير عرابي،

وبالرغم من أن المجلس حاول تشكيل جميع لجانه الدائمة بالتوافق متحاشياً اللجوء إلى الانتخابات المباشرة، إلا أن هذا الهدف لم يستمر طويلاً، فقد برزت خلافات على المقاعد القيادية في تلك اللجان، من خلال التنافس بين الكتل النيابية ودخول أعضائها في صراعات بدت مربكة إلى حد بعيد.

وظهر ذلك أثناء مجريات العملية الانتخابية التي شهدت انتخابات بعض تلك اللجان مشكلات حادة على نحو مشكلة انتخاب رئيس ومقرر اللجنة القانونية، ثم لجنة فلسطين... إلخ.

ولم تتوقف تلك الخلافات عند هذا الحد، فقد تقدم العديد من النواب بطلبات استقالة رسمية من عضوية اللجان على أثر تلك الخلافات، وأدرجت تلك الاستقالات على جدول أعمال جلسات، من بينها جدول أعمال الجلسة السادسة التي عقدت بتاريخ 2013/3/6، وأدرج فيها طلب استقالة للنائب محمد حجوج الدوايمة، ووفاء بنى مصطفى من عضوية اللجنة القانونية، واستقالة النائب سليم البطاينة من عضوية لجنة الزراعة والمياه، وطلب استقالة النائب مد الله الطروانة من عضوية اللجنة الإدارية.

وبالرغم من أن لمجلس لم يناقش تلك الاستقالات في تلك الجلسة، فقد قرر في جلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ 2013/3/10 رفض جميع تلك الاستقالات جملة وتفصيلاً.

وفي الجلسة التاسعة رفض المجلس استقالة أخرى قدمها النائب مجحم الصقور من عضوية لجنة الزراعة والمياه.

وفي جلسة المجلس السابعة عشرة المنعقدة ما بين 14 إلى 2013/4/23 استكمل المجلس كامل عضوية أعضائه بعد أن نجح النائب نايف الليمون بالتركية

10. لجنة الطاقة والثروة المعدنية: ضمت في عضويتها كلاً من النواب: م. جمال قموه، م. رائد الخلايلة، م. محمد الخصاونة، تامر بينو، عاطف قعوار، د. م. محمد عشا الدوايمة، محمد الظهراوي، م. باسل الملكاوي، فواز الزعبي، عبدالله عبيدات، وم. عبد الرحيم البقاعي.

11. لجنة الخدمات العامة والسياحة والآثار: ضمت في عضويتها كلاً من النواب: ضرار الداود، طه الشرفا، م. يوسف القرنة، أمجد المسلماني، أمجد آل خطاب، عدنان الفرجات، أحمد الصفدي، منير الزوايدة، فاتن خليفات، نضال الحيارى، ومحمد البرايسة.

12. لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين: ضمت في عضويتها سبعة نواب، هم: المحامي محمود الهومل، عبد الهادي المحارمة، ياسين بنى ياسين، خير الدين هاكوز، علي السنيد، علي العزازمة، وميرزا بولاد.

13. لجنة فلسطين: ضمت في عضويتها ستة نواب، هم: اعطيوي المجالي، د. عبد المجيد الأقطش، المحامي يحيى السعود، خميس عطية، رائد الكوز، ومحمد الخشمان.

14. لجنة الريف والبادية: ضمت في عضويتها خمسة نواب، هم: ثامر الفايز، ضيف الله الخالدي، ميسر السردية، حديثة الخريشا، وشاهه العمارين.

ولوحظ أن عدداً من اللجان الدائمة لم تستكمل حد العضوية الأقصى وفقاً للنظام الداخلي وهو 11 عضواً⁴.

4 لجأ المجلس في وقت لاحق إلى استكمال عضوية عدد من اللجان برفعها إلى 11 عضواً.

ثالثاً: الأداء التشريعي لمجلس النواب

النواب معها سلطة إدخال أي تعديل عليها، فإما قبوله بها وإما رفضه لها.

وكانت الحكومة قد أحالت إلى مجلس النواب طيلة أعمال دورته غير العادية ما مجموعه 33 مشروع قانون وقانون معدل وقانون مؤقت، وقد أقر المجلس منها 14 قانوناً، هي:

1. مشروع قانون رقم () لسنة 2012 قانون التصديق على اتفاقية نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التركية.

2. مشروع قانون رقم () لسنة 2012 قانون التصديق على اتفاقية التعاون في مجال نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية لسنة 2012.

3. مشروع قانون معدل لقانون المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء لسنة 2013.

4. مشروع قانون نقابة الأئمة والعاملين في الأوقاف الإسلامية لسنة 2012 .

5. مشروع قانون معدل لقانون الفوائد المالية لسنة 2013.

6. مشروع قانون التنفيذ الشرعي لسنة 2013 .

7. مشروع قانون منع الكسب غير مشروع لسنة 2012.

8. مشروع قانون معدل لقانون استقلال القضاء لسنة 2013 (رد المشروع).

9. مشروع قانون التصديق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية

في الانتخابات التكميلية عن المقعد النيابي للدائرة السادسة في لواء فقوع في الكرك، وأدى الليمون اليمين الدستورية أمام المجلس.

وكانت المحكمة قد أبطلت في وقت سابق نيابة النائب الليمون على أثر طعن قدمه أحد المواطنين في نيابته، فيما نجح النائب عبد المحسيري في الانتخابات التكميلية التي أجريت لملء المقعد الشاغر في الدائرة الثانية في العاصمة عمان بسبب وفاة النائب محمد المحسيري، وقد أدى النائب عبد المحسيري اليمين الدستورية أمام المجلس، ليكتمل بالتالي العدد الكلي لمجلس النواب البالغ 150 نائباً.

وفي الجلسة الثالثة والعشرين للمجلس المنعقدة ما بين 14 و 15 / 5 / 2013 نظر المجلس في طلبات رفع الحصانة عن النائبين تمام الرياطي ومحمد البدري، بعد أن كانت اللجنة القانونية في المجلس قد أوصت برفع الحصانة عنهما إلا أن مجلس رفض رفع الحصانة مخالفاً بذلك قرار لجنته القانونية.

ثالثاً: الأداء التشريعي لمجلس النواب

أ- المنجز التشريعي والقوانين المحالة من الحكومة

كانت الحصيلة التشريعية لمجلس النواب في دورته غير العادية متواضعة لأسباب عديدة. فقد بلغ المنجز التشريعي بكامله طيلة عمر الدورة التي استمرت ستة أشهر متواصلة إقرار 19 مشروع قانون وقانون معدل وقانون مؤقت، كان بعضها معاداً من مجلس الأعيان، وبعضها الآخر يمثل اتفاقيات دولية لا يملك مجلس

- بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا لسنة 2013.
4. مشروع القانون المعدل لقانون استقلال القضاء لسنة 2013.
5. القانون المؤقت رقم 80 لسنة 2001 قانون الدواء والصيدلة.
- كما أقر مجلس النواب إلغاء أربعة قوانين مؤقتة لقانون الانتخاب باعتبارها ملغاة حكماً بموجب قانون الانتخاب الدائم الذي أقره مجلس النواب السادس عشر السابق.
- وهذه القوانين الملغاة، هي:
1. القانون المؤقت رقم 34 لسنة 2001 قانون الانتخاب لمجلس النواب.
2. القانون المؤقت رقم 27 لسنة 2002 قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب.
3. القانون المؤقت رقم 11 لسنة 2003 قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب.
4. القانون المؤقت رقم 9 لسنة 2010 قانون الانتخاب لمجلس النواب.
- أما القوانين الأخرى التي أقرها المجلس وكانت بحوزته من المجالس السابقة، فهي:
1. مشروع قانون رقم () لسنة 2012 قانون معدل لقانون المخدرات والمؤثرات العقلية .
2. القانون المؤقت رقم 26 لسنة 2009 قانون معدل لقانون الضمان الاجتماعي.
3. القانون المؤقت رقم 7 لسنة 2010 قانون الضمان الاجتماعي

الجدول (1): القوانين المحالة من الحكومة إلى مجلس النواب في دورته غير العادية

الرقم	القانون	اللجنة	الإجراء
1	مشروع قانون معدل لقانون دعاوى الحكومة لسنة 2012	القانونية	
2	مشروع قانون معدل لقانون ديوان المحاسبة لسنة 2012	القانونية والمالية	

ثالثاً: الأداء التشريعي لمجلس النواب

الرقم	القانون	اللجنة	الإجراء
3	مشروع قانون التصديق على اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالية للحرية بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية لسنة 2012	القانونية	إقرار
4	مشروع قانون التصديق على اتفاقية نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التركية لسنة 2012	القانونية	إقرار
5	مشروع قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الأجانب لسنة 2012	سحبته الحكومة	
6	مشروع قانون نقابة الأئمة والعاملين في الأوقاف الإسلامية لسنة 2012	القانونية	إقرار
7	مشروع قانون الأحداث لسنة 2012	القانونية والعمل	
8	مشروع قانون إعادة تنظيم أعمال التاجر وأحكام الإفلاس والتصفية لسنة 2012	القانونية	
9	مشروع قانون منع الكسب غير المشروع لسنة 2012	القانونية	إقرار
10	مشروع قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة لسنة 2012	المحكمة الدستورية	
11	مشروع قانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية لسنة 2013	الإدارية	إقرار
12	مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة 2013	المحكمة الدستورية	
13	مشروع قانون معدل لقانون إعمار المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة لسنة 2013 .	فلسطين	سحبته الحكومة
14	مشروع قانون معدل لقانون ضمان حق الحصول على المعلومات لسنة 2012	التوجيه الوطني والقانونية	
15	القانون المؤقت رقم 1 لسنة 2013 قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2013	المالية	إقرار
16	القانون المؤقت رقم 2 لسنة 2013 قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2013	المالية	إقرار
17	تقرير ديوان المحاسبة السنوي الستون لعام 2011	المالية	

الرقم	القانون	اللجنة	الإجراء
18	مشروع قانون معدل لقانون ديوان المحاسبة لسنة 2013	المالية	
19	القانون المؤقت رقم 33 لسنة 2012 قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2012	المالية	إقرار
20	مشروع قانون التنفيذ الشرعي لسنة 2013	القانونية	إقرار
21	مشروع قانون معدل لقانون المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء لسنة 2013		نوقش في الجلسة نفسها
22	مشروع قانون حماية المستهلك لسنة 2013.	القانونية	
23	مشروع قانون معدل لقانون الفوائض المالية لسنة 2013		نوقش في الجلسة نفسها
24	مشروع قانون إلغاء قانون التصديق على اتفاقية التنقيب عن البترول وتقييم اكتشافه وتطويره وإنتاجه بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية وشركة ينفيرسال للطاقة المحدودة (الأردن) في منطقة السرحان لسنة 2013	القانونية والمالية	
25	مشروع قانون إلغاء قانون تصديق اتفاقية المشاركة في الإنتاج للتنقيب عن البترول وإنتاجه وتطويره في حوض الأزرق بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية وشركة سونوران للطاقة لسنة 2013	القانونية والمالية	
26	مشروع قانون إلغاء قانون التصديق على اتفاقية التنقيب عن البترول وتقييم اكتشافه وتطويره وإنتاجه بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية وشركة جلوبال بتروليوم المحدودة (الأردن) في منطقة غرب الصفاوي لسنة 2013	القانونية والمالية	
27	مشروع قانون التصديق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية لسنة 2013	القانونية والمالية	إقرار
28	مشروع قانون الاستثمار لسنة 2013	المالية	

الرقم	القانون	اللجنة	الإجراء
29	مشروع قانون معدل لقانون استقلال القضاء لسنة 2013		رد القانون
30	مشروع قانون معدل لقانون صندوق شهداء الدفاع المدني العام لسنة 2013	المالية	
31	تقرير ديوان المحاسبة السنوي الحادي والستين لعام 2012	المالية	
32	مشروع قانون معدل لقانون مقاولي الإنشاءات لسنة 2013	القانونية	
33	مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة 2013	الإدارية والقانونية ومنحه صفة الاستعجال	

ب- الاقتراحات بقانون

5. اقتراح بقانون حول تعديل المادة (26) البند

(2) قانون غرف الصناعة رقم 10 لسنة 2005، أحيل إلى اللجنة المالية والاقتصادية.

6. اقتراح بقانون حول تعديل قانون ديوان المحاسبة، أحيل إلى اللجنة المالية والاقتصادية.

7. اقتراح بقانون حول تعديل إلغاء قانون الإغناء من الأموال الأميرية رقم 28 لسنة 2006، أحيل إلى اللجنة المالية والاقتصادية.

8. اقتراح بقانون حول تعديل أحكام البند (4) من الفقرة (3) من المادة (3) من قانون البلديات وتعديلاته رقم 13 لسنة 2011، أحيل إلى اللجنة الإدارية.

9. اقتراح بقانون حول تعديل المادة (343) من قانون العقوبات الأردني، أحيل إلى اللجنة القانونية.

10. اقتراح بقانون حول مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة المتقاعدين العسكريين والمحاربين القدامى رقم 26 لسنة 1977، أحيل إلى اللجنة القانونية.

بلغ عدد الاقتراحات بقانون التي قدمها النواب خلال مدة انعقاد الدورة غير العادية لمجلس النواب السابع عشر 17 اقتراحاً بقانون أحيلت إلى اللجان المختصة، ولم تتخذ اللجان المختصة أية إجراءات بشأنها.

أما تلك الاقتراحات بقانون، فهي:

1. اقتراح بقانون حول تعديل المواد (410، 409، 407، 406، 335، 334، 333) من قانون العقوبات الأردني، وقد أحيل إلى اللجنة القانونية.

2. اقتراح بقانون حول تعديل قانون المالكين والمستأجرين، أحيل إلى اللجنة القانونية.

3. اقتراح بقانون حول إنشاء غرفة سياحية تعنى بقطاع السياحة، أحيل إلى لجنة الخدمات العامة والسياحة والآثار.

4. اقتراح بقانون حول إنشاء نقابة للمحاسبين الأردنيين، أحيل إلى اللجنة القانونية.

فإن هذا الغضب وصل في كثير من المرات إلى الدفع بمجلس النواب للتمسك بمواقفه تجاه تشريعات قام مجلس الأعيان فيها بمخالفة مجلس النواب، وصولاً إلى تمسك كل منهما برأيه، وهو ما دفع بالمجلسين لعقد جلستين مشتركتين لحسم الخلاف بينهما على ثلاثة قوانين اثارته خلافاً بين المجلسين وهي قوانين:

1. القانون المعدل لقانون جوازات السفر.
 2. مشروع قانون معدل لقانون المالكين والمستأجرين لسنة 2012 .
 3. مشروع القانون المعدل لقانون استقلال القضاء لسنة 2013 .
- أما القوانين التي أقرها مجلس النواب بعد إعادتها إليه من مجلس الأعيان، فهي:
1. مشروع القانون المعدل لقانون استقلال القضاء لسنة 2013 .
 2. مشروع قانون معدل لقانون المالكين والمستأجرين لسنة 2012 .
 3. مشروع قانون التنفيذ الشرعي لسنة 2013.
 4. القانون المؤقت رقم 80 لسنة 2001 قانون الدواء والصيدلة.

رابعاً: مناقشات الثقة بالحكومة والموازنة

أ- مناقشات الثقة بالحكومة - ثقة على الحافة.

لم تكن مناقشات الثقة بالحكومة التي بدأت باستماع مجلس النواب للبيان الوزاري في مستهل الجلسة السابعة عشرة التي انعقدت يوم 2013/4/14

11. اقتراح بقانون حول مشروع قانون جديد لاستقلال القضاء، أحيل إلى اللجنة القانونية.
12. اقتراح بقانون حول إلغاء الفقرتين (4,3) من المادة (17) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم 32 لسنة 2000، أحيل إلى اللجنة المالية والاقتصادية.
13. اقتراح بقانون حول إلغاء الطاقة النووية رقم 42 لسنة 2007، أحيل إلى لجنة الطاقة والثروة المعدنية.
14. اقتراح بقانون حول مشروع قانون نقابة المزيين الأردنيين للسيدات في الأردن لسنة 2013، أحيل إلى اللجنة القانونية.
15. اقتراح بقانون حول مشروع قانون حقوق الأردنيات المتزوجات بأجانب، أحيل إلى اللجنة القانونية.
16. اقتراح بقانون حول مشروع قانون إنشاء نقابة الأساتذة والأكاديميين في الجامعات الأردنية، أحيل إلى اللجنة القانونية.
17. اقتراح بقانون حول تعديل المادة (17) من قانون المحكمة الدستورية رقم 15 لسنة 2012، أحيل إلى اللجنة القانونية.

ج- الأعيان والنواب... علاقة حذرة

شابت العلاقة بين مجلسي النواب والأعيان الكثير من الانتقادات، ولربما كانت الجلسة الأخيرة التي عقدها مجلس النواب عقب جلسة مشتركة بين المجلسين دفعت بنواب لتوجيه انتقادات مباشرة لمجلس الأعيان كشفت بوضوح عما يشوب تلك العلاقة من حذر وانتقاد.

وإذا كان مجلس النواب هو الأكثر وضوحاً في إظهار حذره وربما غضبه أحياناً من مجلس الأعيان،

نقداً شخصياً مباشراً لرئيس الوزراء، وطال قلة من الوزراء في حكومته جانباً من هذا النقد، إلا أن رئيس الوزراء تعرض لخطاب نيابي ناقد وجارح وشخصي إلى أبعد الحدود.

وبدأت مناقشات الثقة بالحكومة في 2013/4/16 واستمرت حتى مساء الثلاثاء 2013/4/23 بواقع جلستين يومياً صباحية ومساءلية، وبلغ العدد الكلي للنواب المتحدثين 145 نائباً.

وكادت الحكومة أن تخرج من سباق التصويت على الثقة بها خاسرة تماماً، فقد حصلت على ثقة 82 نائباً فقط، بزيادة 6 أصوات فقط عن معادلة النصف زائداً واحد التي يشترطها الدستور لنيل ثقة مجلس النواب، بينما حجب الثقة عنها 66 نائباً، وتغيب عن جلسة التصويت نائب واحد، ولم يشارك رئيس مجلس النواب بالتصويت.

لقد حصلت الحكومة على ثقة 58% من العدد الكلي لأعضاء مجلس النواب، وهي نتيجة متواضعة جداً، ذهبت الصحافة الأردنية لوصفها بأنها «ثقة على الحافة»، وقد نجحت الحكومة من اختبار الثقة بشق الأنفس وبصعوبة بالغة، بدت أكثر من واضحة لحظة التصويت على الثقة أو حتى لحظة إعلان النتائج، التي أدت بالنتيجة إلى اشتباك بين أنصار رئيس الوزراء د. عبد الله النسور، ومواطنين آخرين كانوا يملأون الشرفات، وجرت فوضى واسعة وغير مسبوقة في الشرفات نجحت قوات الأمن الخاصة بالمجلس باحتوائها وفرض الأمن بصعوبة بالغة لتنتقل المشكلة بين الفريقين إلى خارج قبة المجلس.

ويوضح الجدول (2) اتجاهات تصويت النواب على الثقة بالحكومة، فيما لوحظ أن جميع النواب لم يصوت أي منهم بالامتناع، بل قام كل نائب بالإعلان عن موقفه مباشرة بين الحجب والثقة.

بالمواجهة الأولى بين مجلس النواب والحكومة، فقد سبق ذلك الكثير من جولات الخلاف بين السلطتين بدأت مباشرة فور تكليف د. عبد الله النسور بتشكيل حكومته الجديدة شريطة التشاور مع مجلس النواب، وصدرت الإرادة الملكية بأن تكون المشاورات في الديوان الملكي بإشراف مباشر من رئيس الديوان د. فايز الطراونة.

وبالرغم من أن تلك المشاورات انتهت إلى الفشل الذريع، إلا أنها أثرت تأثيراً سلبياً كبيراً على انسجام مجلس النواب الداخلي، فضلاً عن تعميق الخلافات الداخلية داخل الكتل البرلمانية، فيما تحولت الحكومة إلى هدف مفتوح للنقد النيابي.

لقد استمرت جولات التشاور بين رئيس الوزراء ومجلس النواب وقتاً طويلاً جداً أثر أيضاً على حجم المنجزات التي كان من المرجح أن يحققها المجلس لو لم تكن تلك المشاورات قد بدأت فعلاً وبدون نتيجة تذكر، فلم يقتنع رئيس الوزراء المكلف آنذاك د. عبد الله النسور بضرورة تشكيل حكومة برلمانية أو حتى إشراك نواب في حكومته، وقد عبر أكثر من مرة عن أسفه لعدم تمكنه من تحقيق مبدأ «الحكومة البرلمانية» لكونه يخشى على وحدة الكتل البرلمانية، ووحدة مجلس النواب وانسجامه.

ولم يستطع النواب القبول بتلك المبررات، وتعرض النسور ثم حكومته التي شكلها لاحقاً خارج إطار مجلس النواب إلى سيل هائل من النقد والاتهام، حتى إذا ما اضطر إلى الالتزام بالنص الدستوري الذي يلزمه بالتقدم للمجلس بطلب نيل ثقة النواب خلال 30 يوماً من تشكيل حكومته حتى وجد النواب الفرصة مؤاتية تماماً لهم للنيل من رئيس الوزراء وحكومته.

وللحقيقة فإن مخرجات جلسات مناقشة البيان الوزاري كانت في معظمها قاسية جداً، وتضمنت

الجدول (2): اتجاهات تصويت النواب على الثقة بحكومة د. عبد الله النصور

الرقم	الاسم	التصويت	الرقم	الاسم	التصويت
1	خليل عطية	ثقة	2	محمد البرايسة	حجب
3	هايل الدعجة	ثقة	4	أحمد الجالودي	ثقة
5	طلال الشريف	حجب	6	رائد الكوز	ثقة
7	يحيى السعود	حجب	8	محمد عشا الدوايمة	ثقة
9	عبد المحسيري	ثقة	10	يوسف القرنة	ثقة
11	أمجد المسلماني	ثقة	12	عامر البشير	حجب
13	عبد الرحيم البقاعي	ثقة	14	أحمد الصفدي	ثقة
15	عاطف قعوار	ثقة	16	أحمد الهميسات	ثقة
17	خير أبو صعلبيك	ثقة	18	عساف الشويكي	حجب
19	مريم اللوزي	حجب	20	موسى أبو سويلم	حجب
21	تامر بينو	حجب	22	نصار القيسي	ثقة
23	عبد الجليل العبادي	حجب	24	خير الدين هاكوز	ثقة
25	عدنان السواعير	حجب	26	سمير عويس	حجب
27	سليم البطاينة	ثقة	28	محمد الردايدة	حجب
29	قاسم بني هاني	ثقة	30	عبد المنعم العودات	ثقة
31	محمد الخصاونة	ثقة	32	حسني الشياب	حجب
33	جميل النمري	ثقة	34	محمد الشرمان	ثقة
35	عبد الكريم الدرايسة	حجب	36	فواز الزعبي	ثقة
37	عبد الله عبيدات	حجب	38	باسل الملكاوي	حجب
39	ياسين بني ياسين	حجب	40	خالد البكار	ثقة

رابعاً: مناقشات الثقة بالحكومة والموازنة

الرقم	الاسم	التصويت	الرقم	الاسم	التصويت
41	باسل علاونة	ثقة	42	محمود مهيدات	حجب
43	خالد الحيارى	حجب	44	ضرار الداود	ثقة
45	نضال الحيارى	ثقة	46	محمد العبادى	ثقة
47	محمود الخرابشة	حجب	48	بسام المناصير	غياب
49	جمال قموه	ثقة	50	شادي العدوان	ثقة
51	محمد العلاقمة	ثقة	52	مصطفى ياغي	حجب
53	موفق الضمور	ثقة	54	طه الشرفاء	حجب
55	فارس الهلسة	ثقة	56	اعطيوي المجالي	حجب
57	رائد حجازين	حجب	58	بسام البطوش	ثقة
59	مد الله الطراونة	ثقة	60	محمود الهويل	ثقة
61	مصطفى الرواشدة	حجب	62	نايف الليمون	ثقة
63	أمجد آل خطاب	حجب	64	عوض كريشان	ثقة
65	بدر الطورة	ثقة	66	عدنان الفرجات	ثقة
67	طارق خوري	حجب	68	سمير العرابي	ثقة
69	اكريم العوضات	ثقة	70	يوسف أبو هويدي	ثقة
71	ميرزا بولاد	ثقة	72	محمد الحجوج	ثقة
73	علي الخلايلة	حجب	74	موسى الخلايلة	ثقة
75	وصفي الزيود	حجب	76	محمد الظهرراوي	حجب
77	قصي الدميبي	ثقة	78	عبد الكريم الدغمي	حجب
79	مفلح الخزايلة	ثقة	80	نايف الخزايلة	حجب
81	محمد الشديفات	حجب	82	إبراهيم الشحادة	حجب

الرقم	الاسم	التصويت	الرقم	الاسم	التصويت
83	إبراهيم العطيوي	ثقة	84	محمد القشاطشة	حجب
85	محمد السعودي	حجب	86	عدنان أبو ركة	ثقة
87	زيد الشوابكة	حجب	88	مصطفى الحمارنة	ثقة
89	علي السنيد	حجب	90	عبد الله الخوالدة	ثقة
91	مفلح الرحيمي	حجب	92	محمد هديب	ثقة
93	وفاء بني مصطفى	حجب	94	كمال الزغول	حجب
95	علي بني عطا	حجب	96	رضا حداد	ثقة
97	محمد الفريجات	ثقة	98	محمد البدري	ثقة
99	محمد الرياطي	حجب	100	حابس الشيب	حجب
101	سعد هايل السرور	لم يصوت	102	ضيف الله الخالدي	ثقة
103	سليمان الزين	ثقة	104	ثامر الفايز	ثقة
105	حديثة الخريشة	ثقة	106	محمد الحجايا	ثقة
107	سعد الزوايدة	ثقة	108	ضيف الله السعيدين	ثقة
109	نعائم العجارمة	حجب	110	فاطمة أبو عبطة	ثقة
111	آمنة الغراير	ثقة	112	حمدية الحمائدة	حجب
113	فاتن الخليفات	حجب	114	ردينة العطي	حجب
115	ريم أبو دلبوح	ثقة	116	أنصاف الخوالدة	حجب
117	فلك الجمعاني	ثقة	118	نجاح العزة	حجب
119	خلود الخطاطبة	حجب	120	تمام الرياطي	حجب
121	ميسر السردية	حجب	122	هند الفايز	حجب
123	شاهه أبو شوشة	ثقة	124	محمد الحاج	ثقة

الرقم	الاسم	التصويت	الرقم	الاسم	التصويت
125	مصطفى العماوي	حجب	126	زكريا الشيخ	ثقة
127	رلى الحروب	حجب	128	منير زوايدة	ثقة
129	عاطف الطراونة	ثقة	130	خميس عطية	حجب
131	محمد الخشمان	ثقة	132	عبد المجيد الأقطش	حجب
133	عبد الهادي المجالي	حجب	134	أحمد الرقيبات	حجب
135	مازن الضلاعين	حجب	136	مجحم الصقور	ثقة
137	علي العزازمة	ثقة	138	أمجد المجالي	حجب
139	محمد الزبون	ثقة	140	حسن عبيدات	حجب
141	مصطفى الشنيكات	حجب	142	رائد الخلايلة	ثقة
143	فيصل الأعور	ثقة	144	هيثم العبادي	ثقة
145	عبد الهادي المحارمة	ثقة	146	محمد العمرو	ثقة
147	حمزه أخورشيدة	حجب	148	سعد البلوي	حجب
149	معتز أبوorman	ثقة	150	حازم قشوع	ثقة

حكومته وتوجهاتها تجاه رفع أسعار الكهرباء، والتي كان قد أعلن عنها مسبقاً.

وواجه النواب د. النصور بسيل جارف من الانتقادات وإعلان المواقف المباشرة الراضية للاجتماع به في مسرح المجلس «قاعة عاكف الفايز»، وأعلنت كتل برلمانية بكامل أعضائها عن مقاطعة الاجتماع الذي لم يستطع د. النصور إقناع المجلس بصوابية قراره باتجاه رفع أسعار الكهرباء.

ووسط هذه الأجواء المشحونة بين السلطتين، بدأ المجلس بمناقشة القانون المؤقت رقم 33 لسنة

ب- التآزيم بين السلطتين والثقة بالموازنة

جاءت مناقشات مجلس النواب للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2013 بعد مضي قرابة الشهرين على مناقشة الثقة بالحكومة، وفي أجواء بدت محتقنة تماماً بين المجلس من جهة والحكومة من جهة أخرى.

وقبل أيام فقط من ذهاب مجلس النواب لمناقشة قانون الموازنة، كان رئيس الوزراء د. عبد الله النصور يواجه بموجة احتجاج نيابية غير مسبوقة دفعت بثلاثي أعضاء المجلس لإعلان مقاطعتهم للاجتماع الذي دعا إليه النصور في مدرج مسرح المجلس لشرح خطط

خامساً: الأداء الرقابي لمجلس النواب

أ- الأسئلة

خصص مجلس النواب سبع جلسات للأسئلة النيابية وردود الحكومة عليها، وأدرج على جداول أعمالها 274 سؤالاً، من بينها جلسة لم تتعد كان قد أدرج على جدول أعمالها 35 سؤالاً، وتم نقل تلك الأسئلة إلى الجلسة التالية.

إن المجموع الكلي للأسئلة التي أدرجت بلغ 239 سؤالاً باستثناء أسئلة الجلسة التي لم تناقش فيها، ويوضح الجدول التالي أن عدد الأسئلة التي نوقشت بلغ 111 سؤالاً، من بينها عدد كبير من الأسئلة المؤجلة من جلسات سابقة، أو أعيد إدراجها ومناقشتها في جلسات تالية بسبب غياب أصحابها عن جلسات سابقة.

ويكشف الجدول (3) أن عدد الأسئلة التي تم تأجيلها في جميع الجلسات بطلب من أصحابها بلغ 16 سؤالاً، بينما بلغ عدد الأسئلة التي اكتفى أصحابها بإجابات الحكومة عنها 29 سؤالاً، فيما بلغ عدد الأسئلة التي لم يكتفى أصحابها بالإجابة 16 سؤالاً.

وبحسب الجدول (3)، فقد تم تأجيل مناقشة 45 سؤالاً بسبب غياب أصحابها إما بعذر أو بدون عذر، فيما بلغ عدد الأسئلة التي تم تحويلها إلى استجابات ما مجموعه 22 استجابة.

2013 قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2012، القانون المؤقت رقم 1 لسنة 2013 قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2013، القانون المؤقت رقم 2 لسنة 2013 قانون موازنات الوحدات الحكومية لسنة 2013.

وعقد لهذه الغاية سبع جلسات بين صباحية ومسائية، قبل أن يتولى رئيس الوزراء الرد على مداخلات النواب.

وحصلت الموازنة على ثقة متدنية جداً تكشف عن مدى التدهور الذي وصلت إليه العلاقة بين السلطتين، فقد صوت لصالح الموازنة بالثقة 68 نائباً من أصل 86 نائباً فقط حضروا وشاركوا في جلسة التصويت، ليتم بذلك تسجيل أعلى نسبة غياب نيابي عن جلسة التصويت على الموازنة منذ المجلس النيابي الحادي عشر، فقد تغيب عن جلسة التصويت 64 نائباً، بنسبة غياب بلغت 44.7%، مقابل نسبة حضور 57.3%.

وبدا تغيب النواب عن جلسة التصويت على الثقة بالموازنة مقصوداً لذاته، فقد كانت المؤشرات تذهب إلى احتمال عدم تمرير الموازنة من قبل مجلس النواب، ولذلك فقد جاءت نسبة الغياب المرتفعة في سياق تحاشي النواب لإحراج أنفسهم سواء من يرغب بالتصويت بالثقة أو من يرغب بحجب الثقة عنها أو حتى التصويت بالامتناع.

الجدول (3): توزيع الأسئلة ونتائجها

الرقم	عدد الأسئلة	نوقشت	تأجيل بطلب	اكتفاء بالإجابة	عدم اكتفاء	غياب	استجواب
1	50	25	21	9	4	6	4
2	58	18	2	3	8	24	3
3	30	18	2	3	0	4	3
4	352	0	0	0	0	0	0
5	33	16	4	4	13	3	5
6	34	19	1	6	1	3	4
7	34	15	5	4	2	5	3
المجموع	2744	111	16	29	16	45	22

ب- الاستجابات

وفقاً لمعطيات السجلات الرسمية والوقائع الموثقة لجلسات مجلس النواب، فإن عدد الأسئلة النيابية التي نوقشت تحت القبة وتم تحويلها إلى استجابات بلغت 22 استجابةً.

وبالرغم من العدد الكبير للاستجابات، فإن رئاسة مجلس النواب لم تدرج أو تطرح أي من تلك الاستجابات على جداول أعمال الدورة غير العادية، ربما لعدم جدية النواب أصحاب الاستجابات في مواصلة ومتابعة استجواباتهم، خاصة أن النظام الداخلي يشترط إصرار صاحب الاستجواب على طلب إدراجه على جدول أعمال الجلسات لمناقشته.

ويلاحظ أن من بين العدد الكلي للاستجابات البالغ 22 استجابةً، فإن ما تم تسجيله لدى الأمانة

وبحسب السجلات الرسمية لمجلس النواب، فإن العدد الكلي للأسئلة التي تم توجيهها وتسجيلها من قبل النواب خلال مدة انعقاد الدورة غير العادية للمجلس وصل إلى رقم كبير جداً لم تشهد مثله المجالس النيابية السابقة، فقد وصل الرقم إلى تسجيل وتوجيه 1165 سؤالاً، وقامت الحكومة بالإجابة عن 953 سؤالاً، وهي نسبة إجابات حكومية عالية جداً أيضاً.

وبالرغم من أن إجابات الحكومة عن أسئلة النواب لم ترد جميعها ضمن المدة القانونية التي حددها النظام الداخلي بمدة 8 أيام، فإن المجلس لم يتوقف مطولاً أمام هذا التأخير، بالرغم من أن رئيس المجلس وعدد من النواب قد اشتكوا من تأخر وصول إجابات الحكومة عن أسئلتهم ضمن المهلة القانونية المحدد.

7. استجواب مقدم من النائب سعد الزوايدة حول إنهاء عقود الشركات الزراعية في الجنوب، حيث تم توجيهه إلى وزير المياه والري ووزير الزراعة، وتمت الإجابة عنه.

8. استجواب مقدم من النائب محمود الخرابشة حول المشاريع التنموية التي أعطيت أولوية لدعمها من المنح المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تم توجيهه إلى وزير التخطيط والتعاون الدولي ووزير السياحة والآثار، وتمت الإجابة عنه.

9. استجواب مقدم من النائب أحمد الهميسات حول إذا ما تم دخول شريك استراتيجي في شركة المدينة الإعلامية الأردنية، حيث تم توجيهه إلى دولة رئيس الوزراء، وتمت الإجابة عنه.

اما الاستجوابات التي لم ترد عليها إجابات من الحكومة، فهي:

10. استجواب مقدم من النائب م. خليل عطية حول الجهود التي قامت بها الحكومة الأردنية في سبيل عودة سجين أردني.

11. استجواب مقدم من النائب أحمد الهميسات حول المبالغ المالية التي خصصت لمتضرري حرب الخليج من الأردنيين منذ عام 1991 ولغاية عام 1997، حيث تم توجيهه إلى وزير العمل ووزير النقل، وطلب الوزير التمديد للإجابة.

12. استجواب مقدم من النائب سعد الزوايدة حول عدد العاملين في مدارس الثقافة العسكرية/ القوات المسلحة، حيث تم توجيهه إلى رئيس الوزراء، ولم يرد عليه إجابة.

العامه للمجلس بلغ فقط 18 استجواباً، أجابت الحكومة على تسعة استجوابات فقط.

أما الاستجوابات المسجلة التي وردت إجابات الحكومة عنها، فهي:

1. محمد السعودي حيث تم توجيهه إلى دولة رئيس الوزراء، وتمت الإجابة عنه.

2. استجواب مقدم من النائبة ميسر السردية حول تزويدها بالسجل التجاري لشركة الأصالة للاستثمارات والتجارة العامة وميزانيتها السنوية، حيث تم توجيهه إلى دولة رئيس الوزراء، وتمت الإجابة عنه.

3. استجواب مقدم من النائبة د. رلى الفرا الحروب حول وجود نفط في حقل السرحان، حيث تم توجيهه إلى وزير الطاقة والثروة المعدنية، وتمت الإجابة عنه.

4. استجواب مقدم من النائبة د. رلى الفرا الحروب حول مذكرة التفاهم التي وقعتها سلطة المصادر الطبيعية مع الشركة الكورية، حيث تم توجيهه إلى وزير الطاقة والثروة المعدنية، وتمت الإجابة عنه.

5. استجواب مقدم من النائبة د. رلى الفرا الحروب حول دخول شريك إستراتيجي هندي للانضمام للشركة الوطنية، حيث تم توجيهه إلى وزير الطاقة والثروة المعدنية، وتمت الإجابة عنه.

6. استجواب مقدم من النائب محمد الرياطي حول طريق الشلالة (شارع مكة/ العقبة)، حيث تم توجيهه إلى وزير الأشغال العامة والإسكان، وتمت الإجابة عنه.

ج- بند ما يستجد من أعمال

خصص مجلس النواب طيلة دورته غير العادية التي امتدت ستة أشهر خمس جلسات فقط لبند«ما يستجد من أعمال»، وهو عدد متواضع جداً للغاية إذا ما قيس بعدد الجلسات الكلي التي عقدها المجلس والبالغة 64 جلسة.

وخصص المجلس لأول مرة قسماً من وقته في الجلسة الرابعة والعشرين المنعقدة بتاريخ 2013/5/19، وتحدث فيها 21 نائباً، أشاروا العديد من القضايا المطلوبة العامة والخدماتية، وتولى وزير الداخلية ووزير الشؤون البلدية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء، الرد على مداخلات النواب.

وخصص المجلس جزءاً من جلسته الثامنة والعشرين المنعقدة مساء الأحد 2013/6/2 وقتاً لبند«ما يستجد من أعمال»، وتحدث فيها 20 نائباً، وتولى رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين ووزير الداخلية ووزير البلديات ووزير الصحة ووزير البيئة الرد على ملاحظات النواب .

وفي الجلسة الثلاثين المنعقدة مساء الأحد 2013/6/9، عاد المجلس لتخصيص جانب من تلك الجلسة لهذا البند، وتحدث فيها 21 نائباً، قبل أن يتولى رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين ووزير الداخلية ووزير الشؤون البلدية ووزير الصحة ووزير البيئة ووزير تطوير القطاع العام ووزير التنمية الاجتماعية، الرد على ملاحظات النواب.

وخصص المجلس للمرة الرابعة وقتاً من جلسته الثانية والثلاثين المنعقدة مساء الأحد 2013/6/23 لبند ما يستجد من أعمال، وتحدث فيها 23 نائباً وتولى وزراء المياه والري والزراعة والصحة والبيئة

13. استجواب مقدم من النائب محمد الرياطي حول قرارات مجلس إدارة سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، حيث تم توجيهه إلى رئيس الوزراء ولم يرد عليه إجابة.

14. استجواب مقدم من النائب محمد الرياطي حول قرارات مجلس إدارة مؤسسة الموانئ - العقبة، حيث تم توجيهه إلى رئيس الوزراء ولم يرد عليه إجابة.

15. استجواب مقدم من النائب محمد الرياطي حول قرارات مجلس إدارة شركة تطوير العقبة، حيث تم توجيهه إلى رئيس الوزراء ولم يرد عليه إجابة.

16. استجواب مقدم من النائب محمد الرياطي حول عدد الموظفين العاملين في شركة تطوير العقبة، حيث تم توجيهه إلى رئيس الوزراء ولم يرد عليه إجابة.

17. استجواب مقدم من النائب محمد الرياطي حول عدد الموظفين العاملين في مؤسسة الموانئ، حيث تم توجيهه إلى رئيس الوزراء ولم يرد عليه إجابة.

18. استجواب مقدم من النائب محمد الرياطي حول عدد الموظفين العاملين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، حيث تم توجيهه إلى رئيس الوزراء ولم يرد عليه إجابة.

ويلاحظ أن عدداً من النواب ممن أعلنوا تحت قبة المجلس وأثناء مناقشة أسئلتهم عن تحويلها لاستجوابات لم يقوموا بتسجيلها وتوجيهها رسمياً للحكومة، وهم النواب: فيصل الأعور، وفاء بني مصطفى، بسام البطوش، خير أبو صعليك، إبراهيم العطيوي، إبراهيم الشحاحدة، زكريا الشيخ. مصطفى ياغي، وأمجد المسلماني .

والصناعة والتجارة والتمويل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الرد على ملاحظات النواب.

وعقد المجلس جلسته الخامسة وهي آخر جلساته التي تضمنت بند «ما يستجد من أعمال» أثناء انعقاد جلسته الرابعة والثلاثين المنعقدة صباح يوم الأحد 2013/7/21، وتحدث فيها 87 نائباً وهي أكثر الجلسات التي سمح فيها للنواب بالحديث تحت هذا البند.

وتولى وزراء الخارجية وشؤون المغتربين والداخلية والشؤون البلدية والعمل والنقل والمالية والأشغال العامة والتنمية الاجتماعية والدولة لشؤون الإعلام والشؤون السياسية والبرلمانية والمياه والري والزراعة الإجابة عن الملاحظات والمدخلات التي وردت بكلمات النواب.

وتتعلق معظم القضايا التي تمت إثارتها في مناقشات النواب في بند «ما يستجد من أعمال» تتعلق بالجوانب الخدمانية للمناطق الانتخابية، إلى جانب بعض القضايا العامة الأخرى، فضلاً عن حضور واضح للقضايا السياسية.

د- جلسات المناقشة العامة

وصل عدد طلبات المناقشة العامة التي قدمها النواب في الدورة غير العادية إلى 15 طلب مناقشة عامة، تمت مناقشة بعضها وتم تأجيل بعضها الآخر، ورُفضت طلبات أخرى.

وجميع هذه الطلبات تم إدراجها على جداول أعمال الجلسات، من بينها جلسة مناقشة خاصة، فيما لم يستطع المجلس إدراج خمسة طلبات مناقشة عامة على جداول أعماله.

ويلاحظ أن طلبات المناقشة العامة والجلسات التي عقدت من أجلها، اكتفت فقط إما بإصدار بيانات عن المجلس أو تكليف لجان بإصدار بيانات، وإرسال توصيات للحكومة بشأن الموضوعات والمحاو التي تمت مناقشتها في تلك الجلسات.

(1) طلبات المناقشة التي نوقشت أو عرضت

على المجلس

1. طلب مناقشة بتاريخ 2013/2/26، مقدم من أحد عشر نائباً حول موضوع تداعيات الأزمة السورية سياسياً واقتصادياً وأمنياً واجتماعياً على الوطن، وأوضاع اللاجئين السوريين في الأردن.

2. طلب مناقشة بتاريخ 2013/3/18، مقدم من ثلاثة عشر نائباً حول موضوع اللاجئين السوريين وتأثيره على الأردن.

ووافق المجلس على طلبي المناقشة ودمجهما لتشابههما بالموضوع وتفويض رئيس المجلس بتحديد موعد المناقشة. وعقدت جلسة المناقشة العامة الأولى في الجلسة الثانية عشرة، وعلى مدى يومي 27 و28 / 3 / 2013، وقد ألقى رئيس الوزراء د. عبد الله النسور بياناً في مستهل الجلسة حول الأزمة السورية واللاجئين السوريين ومدى تأثيرها على الأردن، وتحدث في اليوم الأول للمناقشة 52 نائباً، بينما تحدث في اليوم الثاني 53 نائباً.

وتولى رئيس الوزراء الرد على مقترحات وملاحظات النواب، ووافق المجلس على توجيه مذكرة تتضمن كافة التوصيات والاقتراحات التي وردت في كلمات النواب للحكومة ومتابعتها من قبل مكتب المجلس، كما وافق على إصدار بيان باسم المجلس لتوضيح موقف النواب من الأزمة السورية وتدابيرها

وخصص المجلس جلسته العشرين المنعقدة مساء الأحد 2013/5/5 لمناقشة ظاهرة العنف الجامعي، وقد استهل وزير التعليم العالي والبحث العلمي الجلسة بتلاوة بيان حول موضوع ظاهرة العنف الطلابي في الجامعات، وبعد ذلك تحدث 70 نائباً حول الموضوع، وقدم النواب العديد من الاقتراحات والحلول لمعالجة هذه الظاهرة، وتم رفعها للحكومة.

6. تم تقديم طلبي مناقشة عامة حول موضوع فوضى سوق العمل والتأثير السلبي للعمالة الوافدة العاملة في القطاع الخاص على فرص العمل للعمال الأردنيين، وخصوصاً قطاع المحروقات والإنشاءات. ووقع على طلب المناقشة الأول 17 نائباً، ووقع على الطلب الثاني 46 نائباً، وتم دمج الطلبين معاً، وأدرجا على جدول الأعمال، وتمت الموافقة على الموضوع على أن يتم تحديد موعد للمناقشة لاحقاً.

7. تم تقديم طلب مناقشة عامة حول موضوع مشكلة الطاقة والكهرباء وقعه 30 نائباً، وقد أدرج على جدول الأعمال، ولكن تم استبعاد الطلب وعدم الموافقة عليه لكونه غير صالح للنقاش.

8. طلب مناقشة حول موضوع الأسرى الأردنيين في سجون الاحتلال الصهيوني الذي وقعه 59 نائباً والخطر الذي يواجه ستة منهم بسبب إضرابهم عن الطعام.

وخصص المجلس جلسته الخامسة والثلاثين المنعقدة مساء الأحد 2013/6/30 لمناقشة هذه القضية، وقد استهل وزير الخارجية ناصر جودة الجلسة بوضع المجلس بصورة الجهود التي تقوم بها الحكومة من خلال وزارة الخارجية وشؤون المغتربين لمتابعة الأسرى والمعتقلين الأردنيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

على الأردن، خاصة ما يتعلق منها باللاجئين السوريين في المملكة.

3. طلب مناقشة بتاريخ 2013/3/18، مقدم من عشرة نواب حول قرار الحكومة برفع أسعار المشتقات النفطية وبعض السلع الأخرى، وقد قرر المجلس تأجيل طلب المناقشة إلى ما بعد تسعيرة المشتقات النفطية الجديدة.

4. جلسة مناقشة عامة حول موضوع عمال المياومة والفئة الثالثة في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية.

وأدرج هذا الطلب على جدول أعمال الجلسة الخامسة عشرة التي انعقدت بتاريخ 2013 / 4 / 7، واستهل وزير تطوير القطاع العام الجلسة بتلاوة بيان حكومي حول عمال المياومة والفئة الثالثة في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية، وتحدث النواب حول موضوع المناقشة، ثم رد وزير تطوير القطاع العام على الملاحظات والمدخلات التي وردت بكلمات النواب، والتي تقرر أن تصاغ في قالب توصيات ترفع للحكومة من قبل المجلس.

5. قام نواب عديدون بتقديم ستة طلبات مناقشة عامة تتعلق بالعنف الجامعي، وأدرج أحدها على جدول أعمال المجلس.

وكان رئيس مجلس النواب م. سعد هایل سرور، قد تحدث في مستهل الجلسة التاسعة عشرة المنعقدة بتاريخ 2013/5/1، عن الأحداث التي جرت في جامعة الحسين بن طلال في معان، ثم تحدث بعده النائبان أمجد آل خطاب وسعد الزوايدة في الموضوع نفسه، واستمع المجلس إلى وزير الداخلية حسين المجالي موضعاً ما حدث. وبعد ذلك، قال رئيس المجلس إن لديه طلب مناقشة عامة مقدم من عدد من النواب حول العنف الجامعي وقد قرر المجلس قبول الطلب.

ووافق المجلس على تشكيل لجنة متابعة قضية المعتدى عليهم، وذلك بناءً على المذكرة المقدمة من 14 نائباً. ووافق المجلس على اعتبار البيان الصادر عن لجنة الشؤون العربية والدولية التي رفضت فيه رفضاً قاطعاً أي أهانة أو اعتداء على كرامة أي مواطن أردني كفل له الدستور حق التعبير عن الرأي بياناً باسم المجلس.

كما وافق المجلس على إرسال كافة الملاحظات والتوصيات التي وردت بكلمات النواب إلى الحكومة والطلب منها أخذها بعين الاعتبار.

(2) طلبات مناقشة عامة لم تعرض على المجلس

وبلغ عدد هذه الطلبات خمسة طلبات مناقشة عامة لم يتم إدراجها على جدول أعمال المجلس، وهي:

1. طلب حول مشكلة متقاعدي مؤسسة الموائى .
2. طلب حول تداعيات الأزمة السورية على محافظة المفرق من حيث المياه وتراكم النفايات وانتشار الأمراض
3. طلب حول هموم ومشكلات القطاع الشبابي .
4. طلب حول مشاكل امتحانات التوجيهي.
5. طلب حول وضع مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

هـ- المذكرات النيابية

تشير السجلات الرسمية الموثقة لمجلس النواب بأن المجلس قام بتسجيل وتوثيق 103 مذكرات فقط وقعتها النواب، فيما تشير الوقائع اليومية إلى أن عدد المذكرات التي تم توقيعها والإعلان عنها في وسائل الإعلام المختلفة يفوق هذا الرقم بكثير.

وتولى النائب يحيى السعود إطلاع المجلس على واقع زيارة وفد لجنة فلسطين إلى مناطق السلطة الفلسطينية والفعاليات التي شاركت فيها خلال الزيارة ولقاء الوفد الأردني مع الرئيس الفلسطيني وخاصة اللقاء مع وزير الأسرى في الحكومة الفلسطينية.

ووافق المجلس على إصدار بيان استنكار يدين موافقة الكنيست الإسرائيلي على قانون (برافر بيغن) الذي يدعو إلى تهويد الأراضي الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين عن أراضيهم، كما وافق على تكليف لجنة فلسطين النيابية بمتابعة قضية الأسرى الأردنيين في السجون الإسرائيلية مع الحكومة ووضع المجلس بآخر التطورات حول القضية وتزويد اللجنة بكافة الاقتراحات والملاحظات التي وردت في كلمات النواب للنظر فيها بكل جدية واهتمام بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

9. عقد المجلس جلسة خاصة بتاريخ 21/5/2013 لمناقشة تداعيات الاعتداء الذي وقع على المواطنين الأردنيين خلال الاحتفالية في قصر الثقا في الملكي من قبل موظفين في السفارة العراقية⁵.

وتعتبر هذه الجلسة من جلسات المناقشة العامة، وقد تحدث فيها 101 نائب حول الاعتداء، بعد أن وضع وزير الخارجية وشؤون المغتربين ناصر جودة في مستهل الجلسة المجلس بصورة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة حيال ما حدث قائلاً إن وزير الخارجية العراقي أعلمه بأنه يقدم اعتذار حكومة العراق عما حدث.

5 قبيل بدء الجلسة تصدرت صورة الرئيس العراقي الراحل صدام حسين قبة المجلس بعد أن قام العديد من النواب برفعها تحت القبة احتجاجاً على اعتداء الدبلوماسيين العراقيين على مواطنين أردنيين في قصر الثقافة.

نائباً وطالبوا فيها إعطاء القانون المؤقت رقم 36 لسنة 2010 قانون الأحوال الشخصية صفة الاستعجال والمنظور أمام اللجنة القانونية، فقد قرر المجلس عدم الموافقة على هذا المطلب.

ولا بد لرئيس مجلس النواب أن يعرض المذكرات على جدول أعمال المجلس، وفي أحيان ضاغطة فقد كان رئيس المجلس يقوم بعرض المذكرة سريعاً على المجلس ليأخذ رأيه فيها.

كما كان مجلس النواب يقرر في بعض الأحيان، تأجيل البحث في مذكرات مدرجة أصلاً على جدول أعماله على نحو المذكرة التي وقعها 57 نائباً وطالبوا فيها بطرح الثقة بحكومة د. عبدالله النور سناً لأحكام المادتين (53) و(54) من الدستور، وقد عرضت المذكرة على المجلس في جلسته الرابعة والثلاثين بتاريخ 2013/7/24، وقرر المجلس تأجيل البحث فيها، ولم يعد المجلس لعرضها مرة أخرى.

وفي الموضوع ذاته، فإن أشهر مذكرة تتعلق بموقف النواب من الحكومة، هي تلك المذكرة التي وقعها 83 نائباً طالبوا فيها بحجب الثقة عن حكومة رئيس الوزراء، ولم يتم عرضها لأن عشرات النواب الموقعين عليها قاموا بسحب توقيعاتهم عنها.

كما قام نواب بسحب توقيعاتهم على مذكرات، كانوا قد وقعوا عليها أصلاً على نحو ما قام به النائب مجحم الصقور بسحب توقيعه عن مذكرة طالب موقعوها بعقد جلسة مناقشة عامة لمناقشة رفع أسعار المحروقات، تلاه في سحب توقيعه عن تلك المذكرة النائب علي الخلايلة، ليصبح عدد الموقعين عليها 8 نواب من أصل 10 نواب.

إلا أن مذكرة أخرى وقعها 64 نائباً اثناء انعقاد جلسة المناقشة العامة لرفع أسعار المحروقات، طالبوا

وبحسب السجلات الرسمية للمجلس، فقد تمت الإجابة عن 38 مذكرة فقط من المجموع الكلي البالغ 103 مذكرات. وتوزعت هذه المذكرات بحسب الجهة التي وجهتها على الجهات التالية:

1. المذكرات المقدمة من اللجان: 11 مذكرة .
2. المذكرات المقدمة من مجموعة من النواب: 52 مذكرة .
3. المذكرات المقدمة من نواب فرادى: 39 مذكرة.
4. المذكرات المقدمة من كتل نيابية: مذكرة واحدة.

وتحسب من هذه المذكرات طلبات المناقشة العامة، وأية مطالب أخرى كان النواب يوقعون على مثل تلك المذكرات التي لم يرد أي نص حولها في الدستور أو في النظام الداخلي لمجلس النواب، وإنما أصبحت عرفاً من أعراف مجلس النواب، وأصبح التعامل معها مقبولاً على قاعدة «المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً».

وتتباين ظروف جمع توقيعات النواب على المذكرات وآلية تقديمها، ففي بعض المذكرات كان يتم كتابة المذكرة وجمع التوقيعات عليها وتقديمها في الجلسة ذاتها، بينما كانت مذكرات أخرى تحتاج لوقت طويل ولربما لأيام لتقديمها لرئاسة المجلس ومن ثم تسجيلها رسمياً.

ولعل من أبرز المذكرات التي يمكن التوقف عندها؛ المذكرة التي وقعها 80 نائباً وطالبوا فيها بتاريخ 2013/6/26 إحالة قانون البلديات ساري المفعول إلى المحكمة الدستورية للتبين من شبهة الدستورية من عدمها، وقد وافق المجلس عليها.

لقد كان المجلس في بعض الأحيان يرفض الموافقة على مذكرات النواب على نحو المذكرة التي وقعها 20

بقضية جماهيرية وشعبية واسعة، كما أن العشرات من المذكرات لا يتم تسليمها أصلاً إلى رئيس مجلس النواب، ويكون الهدف من ورائها فقط هو الحصول على خدمة إعلامية مجانية، وينتهي مفعول ودور تلك المذكرات فور النشر عنها في وسائل الإعلام المختلفة، وهذا ما يفسر الفارق الكبير بين عدد المذكرات النيابية المسجلة رسمياً، وبين عددها الفعلي الذي تم الإعلان عنه في حينه.

إن ذلك يستدعي من مجلس النواب النظر باهتمام إلى دور المذكرات النيابية في العملية البرلمانية تشريعياً ورقابياً، وعليه الاهتمام بذلك أثناء مناقشته لتعديل نظامه الداخلي بحيث يلجأ إلى مؤسسة المذكرات النيابية ووضع ضوابط قانونية لها بالشكل والمضمون الذي يكفل للمذكرة دورها التشريعي والرقابي.

و- الاقتراحات برغبة والعرائض والشكاوى

1. الاقتراحات برغبة: وصل عدد الاقتراحات برغبة إلى خمسة اقتراحات، أحيلت إلى اللجان المختصة. ووردت الإجابة عن اقتراح واحد فقط.

2. العرائض والشكاوى: بلغ عدد الشكاوى والعرائض المقدمة إلى مجلس النواب شكايتين أرسلتا للحكومة، ولم ترد أية إجابة حولهما حتى نهاية الدورة.

ز- البيانات الصادرة عن مجلس النواب:

أصدر مجلس النواب العديد من البيانات التي تعبر عن موقفه كمؤسسة تشريعية، تناول فيها العديد من القضايا السياسية المحلية والإقليمية.

وكان إصدار المجلس لبياناته يأتي إما بطلب من النواب، أو نتيجة توصيات قدمها النواب أثناء انعقاد

الحكومة فيها التراجع عن قرار رفع أسعار المحروقات لم يتم التعامل معها تماماً.

وهناك عشرات المذكرات التي أخذت شهرة إعلامية واسعة، لكنها لم تعرض بالمطلق على جدول أعمال مجلس النواب، ويأتي في مقدمتها المذكرة التي تبناها النائب خميس عطية بتاريخ 2013/5/8 ووقع عليها 52 نائباً طالبوا فيها بطرد السفير الإسرائيلي من عمان وإغلاق السفارة الإسرائيلية في عمان بسبب ما قام به الصهاينة باقتحامهم للمسجد الأقصى وسحب السفير الأردني من إسرائيل وإغلاق السفارة الأردنية في إسرائيل.

كذلك الحال مع المذكرة التي وقعها 23 نائباً دعوا فيها إلى إصدار عفو عام، أو المذكرة التي وقعها 12 نائباً طالبوا فيها بعقد جلسة مناقشة عامة لمناقشة موضوع عبدة الشيطان وتفاعلاته.

ولوحظ أن العديد من النواب كانوا يوقعون على مذكرات تتناول الموضوع نفسه، ويقومون بجمع توقيعات النواب عليها، على نحو المذكرة التي تبناها م. يوسف القرنة ووقعها 82 نائباً، دعوا فيها إلى تعديل قانون المطبوعات والنشر، فقد كانت هناك مذكرة ثانية في الوقت ذاته، تبنتها النائبة ميسر السردية، ووقعها 50 نائباً دعوا فيها الحكومة إلى إمهال المواقع الإلكترونية التي تم حجبها مهلة قانونية جديدة لغاية تصويب أوضاعها وذلك حفاظاً على حرية الإعلام وتمتين جسور الثقة ما بين مؤسسات الدولة والمواقع الإعلامية وتعزيز دور الإعلام الجاد في الرقابة ونقل الحقيقة والمعلومة للمواطن الأردني.

إن من الواضح أن المذكرات التي درج النواب على صياغتها وتوقيعها وتقديمها لرئيس المجلس، لا تحظى عادة بالاهتمام النيابي الكافي إلا إذا كانت تتعلق

الخلاصات والتوصيات:

كشفت هذه الدراسة في هوية ومنجزات المجلس النيابي السابع عشر في دورته غير العادية وما رافق انتخاب المجلس من ظروف ومعطيات عن أن المجلس الحالي يعاني من العديد من التحديات الداخلية والخارجية، فضلاً عن كونه لا يزال يخضع بالضرورة إلى منتجات سلفه المجلس السادس عشر بما يحمله من انتقادات وأحكام تم صرفها له مسبقاً.

وللحقيقة فإن المجلس السابع عشر في شهوره الستة الأولى حاول أن يروج لنفسه باعتباره مجلساً مختلفاً عن سابقه من المجالس الأخرى، إلا أنه بقي أسير مشكلات المجالس السابقة، وفي أحيان كثيرة وقع تماماً في المشكلات ذاتها التي وقعت فيها المجالس النيابية السابقة.

إن المنتج التشريعي للمجلس في دورته غير العادية وبالرغم من طول مدتها قياساً بالمجالس السابقة التي كانت المدة تقتصر على أربعة أشهر، إلا أنه لم يستطع تسجيل منتج تشريعي كبير وملحوس، وذلك لأسباب جوهرية عديدة تبدو مبررة تماماً، فقد انشغل المجلس في مستهل دورته في تشكيل لجانه ومكتبه الدائم، واستغرق ذلك منه نحو شهر، فضلاً عن انشغاله الطويل في مناقشات تشكيل الحكومة، ثم انشغاله لاحقاً بمناقشات الثقة بالحكومة وبالموازنة، ثم انشغاله لمدة شهر بالكامل في مناقشة وإقرار قانون الضمان الاجتماعي.

إن منجز المجلس التشريعي قياساً بالظروف التي رافقت تفاصيل الدورة غير العادية تبدو مقبولة إلى حد بعيد.

أما فيما يتعلق بالجانب الرقابي، فقد انخرط النواب بشكل مفرط في توجيه الأسئلة التي وصل

جلسات المناقشة العامة، أو بسبب أحداث سريعة محلية وإقليمية فرضت نفسها على المجلس ودفعته للإعلان عن موقفه سريعاً ودون إبطاء تجاهها.

ومن أبرز البيانات التي صدرت عن المجلس في دورته غير العادية.

1. بيان استنكر فيه الفيلم المتعلق بهدم المسجد الأقصى وصدر عنه بتاريخ 2013/2/13، أي بعد ثلاثة أيام فقط على انعقاد دورته غير العادية، وهو أول بيان يصدر عن المجلس.

2. بيان يتضمن الموقف من الأزمة السورية وتداعيات الأزمة السورية واللجوء السوري وتأثيرها سياسياً واقتصادياً وأمنياً واجتماعياً على المملكة، وقد صدر البيان عقب انتهاء جلسة المناقشة العامة التي خصصت للبحث في هذه القضية.

3. أصدر المجلس بطلب من النواب بياناً بتاريخ 2013/5/5، عبر فيه عن موقفه وإدانتته للعدوان الإسرائيلي على الأراضي السورية.

4. أصدر المجلس بياناً ثمن فيه سياسات ومواقف جلالة الملك التي تضمنها خطابه الشامل الذي ألقاه خلال حفل تخريج الفوج السادس والعشرين لضباط جامعة مؤتة/ الجناح العسكري.

5. أصدر المجلس بياناً بتاريخ 2013/4/8 ثمن فيه مواقف دول الخليج العربي الشقيقة تجاه الأردن.

6. أصدر المجلس بياناً بتاريخ 2013/5/8 حول اعتداء المستوطنين على المسجد الأقصى بطلب من النواب.

هذه المعطيات وغيرها تقود إلى العديد من التوصيات في هذا الجانب يمكن إجمالها فيما يلي:

1. على مجلس النواب التمسك بجدية كبيرة في تعديل نظامه الداخلي الناظم لعمله تحت قبة المجلس وخارجها، وأمام المجلس فرصة كبيرة لتحقيق ذلك في دورته الاستثنائية المقبلة، بعد أن أخفق المجلس في إنجاز تلك التعديلات في ختام دورته غير العادية.
2. على المجلس الالتزام بشدة بدورية وتراتبية عقد جلساته التشريعية والرقابية، بمعنى أن على المجلس أن يلتزم بعقد جلسة للرقابة عقب كل ثلاث جلسات مخصصة للجانب التشريعي.
3. يتوجب على المجلس أن يركز في تعديلات نظامه الداخلي على الاعتراف بالكتل النيابية والعمل على مأسستها، واعتبارها أحد المكونات الرئيسية للجانب التنظيمي الداخلي لمجلس النواب.
4. على المجلس وضع حلول ناجعة تماماً لمشكلة الغياب المتكرر بدون عذر عن الجلسات، لمعالجة مشكلة إبقاء المجلس تحت ضغط «النصاب القانوني»، وفي هذا الجانب لا بد من التأكيد على أهمية قرار رئيس مجلس النواب سعد هايل السرور في مطلع شهر آذار الماضي بنشر أسماء النواب المتغيبين عن الجلسات بدون عذر، إلا أن هذا الإجراء للأسف لم يساهم أو يساعد في حل تلك المشكلة، ما يستدعي البحث عن خيارات أخرى أكثر حزمًا في هذا الجانب مع التمسك بالاستمرار في نشر أسماء النواب المتغيبين بدون عذر عن الجلسات.
5. على المجلس التوجه سريعاً إلى عقد دورات تدريبية وتنقيفية للنواب فيما يتعلق بالجوانب

عددها الكلي إلى 1165 سؤالاً، أجابت الحكومة عن 935 سؤالاً، إلا أن المجلس لم يستطع مناقشة وعرض سوى 274 سؤالاً بما فيها عشرات الأسئلة المكررة والتي تم ترحيلها من جلسة إلى أخرى.

وبالرغم من أن المجلس حقق منجزات رقابية تتعلق بجلسات المناقشة العامة، وبند ما يستجد من أعمال، وغيرها إلا أنه أخفق تماماً في الالتزام بنصوص النظام الداخلي المتعلقة بتراتبية عقد الجلسات الرقابية التي ينص النظام الداخلي على عقد جلسة للأسئلة والأجوبة بعد انعقاد ثلاث جلسات تشريعية.

وأخفق المجلس تماماً في عرض أي من الاستجابات التي تم تسجيلها، كذلك عرض ومناقشة الاقتراحات بقانون، أو الاقتراحات برغبة، وبالرغم من قيام المجلس بعرض بعض تلك الاقتراحات المحدودة جداً إلا أن السياق العام بقي يؤشر إلى تواضع واضح في هذا المنجز.

ويلاحظ أن مجلس النواب في دورته غير العادية، قد وقع في معظم الأحيان رهيناً للخلافات النيابية الداخلية، التي أثرت سلباً على المجلس، سواء لجهة المشكلات والمشادات الداخلية، أو لجهة الموقف من الحكومة. كما أن المجلس نفسه دفع ثمناً كبيراً تجاه المشاورات التي انخرط فيها مع رئيس الوزراء د. عبد الله النسور فيما يعرف بمشاورات الحكومة البرلمانية، فقد خسر المجلس كثيراً من تلك المشاورات التي أثرت سلباً على وحدة المجلس وانسجام أعضائه، لينسحب ذلك على الكتل البرلمانية ووحدها، فضلاً عن ظهور المجلس أمام الرأي العام الأردني وكأنه مجلس طامع بالتوزيع.

6. إن أية توصيات أخرى في هذا الجانب يتوجب تضمينها للنظام الداخلي لمجلس النواب لتصبح جزءاً قانونياً ناظماً لعمل المجلس، ولذلك فإن الدور الأكبر المنوط بالمجلس في دورته الاستثنائية المقبلة هو المسارعة والالتزام التام بانجاز تعديلات النظام في الدورة الاستثنائية.

القانونية، وآليات المناقشة تحت القبة، وغيرها من القضايا الأخرى التي تهم النواب في أعمالهم اليومية التشريعية والرقابية، خاصة بعد أن تبين أن عشرات النواب لا يزالون يجهلون تماماً آليات التعامل مع الدستور والنظام الداخلي، ما يجعل من الأهمية بمكان عقد ورشات تدريب للنواب في هذا الجانب.

الملاحق:

الملحق (1)

أسماء النواب الأعضاء في مجالس نيابية سابقة

جدول بأسماء النواب الأعضاء في مجالس نيابية سابقة

الرقم	اسم النائب	11	12	13	14	15	16	17
1	خليل عطية		×	×	×	×	×	×
2	محمد البرايسة						×	×
3	يحيى السعود						×	×
4	يوسف القرنة					×		×
5	عبد الرحيم البقاعي					×	×	×
6	أحمد الصفدي					×	×	×
7	أحمد الهميسات						×	×
8	تامر بينو						×	×
9	نصار القيسي					×		×
10	عدنان السواعير					×		×
11	محمد الردايدة						×	×
12	قاسم بني هاني				×			×
13	حسني الشياب					×	×	×
14	جميل النمري						×	×
15	فواز الزعبي		×	×	×		×	×
16	خالد البكار					×		×
17	ياسين بني ياسين					×		×

11	12	13	14	15	16	17	اسم النائب	الرقم
			×	×		×	محمود مهيدات	18
					×	×	خالد الحيارى	19
					×	×	ضرار الداود	20
		×	×	×	×	×	محمود الخرابشة	21
				×		×	بسام المناصير	22
					×	×	جمال قموه	23
					×	×	شادي العدوان	24
			×			×	رائد حجازين	25
×	×					×	محمود الهويل	26
				×		×	طارق خوري	27
					×	×	سمير العرابي	28
				×	×	×	ميرزا بولاد	29
					×	×	محمد الحجوج	30
					×	×	علي الخلايلة	31
			×	×		×	موسى الخلايلة	32
×	×	×	×	×	×	×	عبد الكريم الدغمي	33
					×	×	محمد الظهر اوي	34
			×	×		×	إبراهيم العطيوي	35
				×		×	محمد السعودي	36
					×	×	زيد الشوابكة	37
	×	×	×	×	×	×	مفلح الرحيمي	38

11	12	13	14	15	16	17	اسم النائب	الرقم
					×	×	وفاء بني مصطفى	39
		×		×	×	×	رضا حداد	40
		×	×	×		×	محمد البدرى	41
				×	×	×	حابس الشبيب	42
×	×	×	×	×		×	سعد هائل السرور	43
				×		×	آمنة الفراير	44
				×		×	حمدية الحميدة	45
					×	×	ردينة العطي	46
			×	×		×	أنصاف الخوالدة	47
			×	×		×	فلك الجمعاني	48
					×	×	تمام الرياطي	49
					×	×	ميسر السردية	50
×	×			×		×	محمد الحاج	51
			×			×	مصطفى العماوي	52
			×	×	×	×	عاطف الطراونة	53
	×	×				×	عبد المجيد الأقطش	54
	×	×	×	×		×	عبد الهادي المجالي	55
		×	×			×	مجحم الصقور	56
		×				×	أمجد المجالي	57
	×		×		×	×	مصطفى الشنيكات	58
			×		×	×	مفلح الخزاعلة	59

الملحق رقم (2)

أسماء النواب الجدد

جدول بأسماء النواب الجدد الذين يدخلون الحياة النيابية لأول مرة

الرقم	الاسم	رقم	اسم
1	هايل الدعجة	2	أحمد الجالودي
3	طلال الشريف	4	رائد الكوز
5	عبد المحسيري	6	محمد عشا الدوايمة
7	أمجد المسلماني	8	عامر البشير
9	عاطف قعوار	10	سمير عويس
11	خير أبو صعيليك	12	عساف الشوبكي
13	سعد الزوايدة	14	موسى أبو سويلم
15	سليم البطاينة	16	عبد المنعم العودات
17	عبد الجليل العبادي	18	خير الدين هاكوز
19	محمد الخصاونة	20	باسل علاونة
21	نضال الحيارى	22	محمد الشرمان
23	عبد الكريم الدرايسة	24	باسل الملكاوي
25	عبد الله عبيدات	26	مصطفى ياغي
27	محمد العلاقمة	28	طه الشرفاء
29	موفق الضمور	30	اعطيوي المجالي
31	فارس الهلسة	32	بسام البطوش
33	محمد العبادي	34	نايف الليمون
35	مصطفى الرواشدة	36	عوض كريشان

الرقم	الاسم	رقم	اسم
37	أمجد آل خطاب	38	عدنان الفرجات
39	بدر الطورة	40	ضيف الله السعديين
41	اكريم العوضات	42	يوسف أبو هويدي
43	وصفي الزيود	44	مد الله الطراونة
45	قصي الدميسي	46	علي السنيد
47	محمد الشديفات	48	نايف الخزاعلة
49	علي بني عطا	50	إبراهيم الشحاحدة
51	محمد الفريجات	52	محمد القطاطشة
53	محمد الرياطي	54	عدنان أبوركبة
55	ضيف الله الخالدي	56	مصطفى الحمارنة
57	كمال الزغول	58	عبد الله الخوالدة
59	سليمان الزين	60	محمد هديب
61	حديثه الخريشة	62	ثامر الفايز
63	شاهه أبوشوشة	64	محمد الحجايا
65	مريم اللوزي	66	فاطمة أبو عبطة
67	نعيم العجارمة	68	هند الفايز
69	فاتن الخليفات	70	ريم أبو دلبوح
71	نجاح العزة	72	خلود الخطاطبة
73	سعد البلوي	74	معتز أبو رمان
75	خميس عطية	76	زكريا الشيخ

الرقم	الاسم	رقم	اسم
77	رلى الحروب	78	منير زوايدة
79	محمد الخشمان	80	أحمد الرقيبات
81	مازن الضلاعين	82	حسن عبيدات
83	علي العزازمة	84	رائد الخلايلة
85	محمد الزبون	86	حازم قشوع
87	فيصل الأعور	88	هيثم العبادي
89	عبد الهادي المحارمة	90	محمد العمرو
91	حمزه أخورشيدة		

